



PROVISIONAL

A/33/PV.19
3 October 1978

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة عشرة

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الثلاثاء ٣ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٨ ، الساعة ١٥ / ٠٠

الرئيس : السيد لييفانو (كولومبيا)

ثم : السيد أوريجا أغويري (اسبانيا)
(نائب الرئيس)

— مواصلة المناقشة العامة [٩]

ألقيت الكلمات من :

السيد أوكين (تركيا)

٠٠ / ٠٠

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

Room A-3550 ، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٤ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٨ ، فإن التاريخ النهائي لقبول

التصحيحات سيكون ٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٨ .

فيرجى من الوفد أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

73-72508/A

(أ)

السيد السويدي (الامارات العربية المتحدة)
السيد كاستليو فالديس (غواتيمالا)
السيد نياس (السنغال)
السيد ريتشارد (مدغشقر)
السيد بالما جالفيز (هندوراس)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥ / ٣٥مواصلة نظر البند ٩ من جدول الأعمالالمناقشة العامة

السيد اوكين (تركيا) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، نيابة عن حكومة بلادي أود أن أقدم لكم أخلص التهاني على انتخابكم رئيسا للدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، ولقد شعرنا بسعادة خاصة لأن الاختيار وقع عليكم . ان هذا الاختيار هو اشارة بالصفات البارزة التي تتميز بها قيادتكم و اشارة بتفهمكم للحكيم للقضايا الدولية . ونحن على ثقة من أنه تحت ارشادكم الحكيم والملمهم سوف تستطيع الجمعية العامة أن توفر دفعة جديدة لعملية التعاون الدولي من أجل السلم .

كذلك أود أن اغتنم هذه الفرصة لأقدم اشارة جديدة الى سلفكم سعادة السيد لازار ميسوف ، الذي بتفانيه وادارته البارزة خلال رئاسته لمداولات الدورة السابقة كان على مستوى السجل الحافل لبلاده على الصعيد الدولي .

أود أيضا أن اكرر التعبير عن تقدير حكومتي للسيد كورت فالدهايم الأمين العام الموقر للأمم المتحدة وذلك على جهوده الدؤوبة من أجل تعزيز مبادئ ومثل الأمم المتحدة واني على ثقة من أنه سوف يستمر في بذل قصارى جهده للتغلب على الصعاب التي تعوق تحقيق هذه المبادئ والمثل العليا . ونحن من جانبنا ندرك مدى تعقد المهمة المطلقة على عاتقه كما اننا على استعداد لتأييده في النهوض بمسؤولياته .

وبالاصالة عن حكومة بلادي أود كذلك أن أرحب بجزر سليمان كعضو في المجتمع الدولي . واني على ثقة من أن تعاون هذا البلد واسهامه في عمل المنظمة سوف يتسمان بقيمة كبرى .

ان المشاكل التي تواجه الأمم المتحدة عديدة ومعقدة . بل انها دقيقة للغاية في بعض الأحيان . ان السنة التي انقضت منذ انتهاء المناقشة العامة الأخيرة لا يمكن اعتبارها سنة مليئة بالمنجزات الكبيرة من زاوية ايجاد الحلول للمشاكل التي ما تزال مدرجة على جدول أعمال الأمم المتحدة . ومع ذلك فان تحقيق تقدم بشأن بعض المشاكل الصعبة للغاية ، والذي أشار اليه السيد الأمين العام ، في تقريره السنوي ، يعتبر علامة مشجعة بالنسبة للمشاكل الهامة الأخرى التي لم تحل بعد .

ان الغرض الأول للأمم المتحدة هو حفظ السلام ، وكما نعلم جميعا أن فكرة السلام قديمة قدم الحضارة نفسها . بيد أن متطلبات السلام تتغير مع تغير صورة العالم ولا يوجد ما يسمى بالسلام الساكن القائم على توازن ونظام ساكنين . لذلك ففي عالم اليوم المتغير باستمرار لا بد من الاهداء بأسلوب ديناميكي من أجل بلوغ السلام .

كذلك لا يمكن أن يقوم سلام حقيقي ما لم تتوخ الدول ضبط النفس بحيث يشعر الضعيف بالأمن الذي يشعر به القوى ويساهم الفقير على قدم المساواة في التقدم مع الغني .
وانا اردت أن اترجم هذه المفاهيم الى كلمات فبهى الوفاق ، ونزع السلاح ، والتنمية ، وهي ثلاثة أركان السلام الحقيقي في عالم اليوم .

اسمحوا لي أولا أن اتحدث عن الوفاق ، ان القوى العظمى عليها مسؤولية خاصة عن صيانة عملية الوفاق وتعزيزها . ومع ذلك فان الوفاق لا يجب أن يكون حكرا على القوى العظمى ، ذلك لأن الوفاق هو جزء لا يتجزأ من السلام ، كما أن تطبيق الوفاق على أساس اختياري لا يمكن الا أن يؤدي الى زيادة حدة التوتر في المدى الطويل . لذلك فان كافة الدول صغيرها وكبيرها ، وكافة الأقاليم يجب أن تشارك في عملية الوفاق على اساس ان النتائج الدائمة لا يمكن أن تتحقق دون مشاركة كافة الدول في هذه العملية .

ان تركيا من ناحيتها تعلق أهمية كبرى على تعزيز الوفاق ، ففي الواقع قامت تركيا بجهود دؤوبة من أجل تسهيل وتعزيز الوفاق ، متبعة في ذلك سياسة نشطة قائمة على التعاون الودي مع كافة جيرانها ، ومع الدول الواقعة في اقليمها .

ان الوفاق يقوم في الوقت الراهن على توازن الردع المسلح بالدرجة الأولى واذنا ما اختل التوازن في اقليم معين في صالح طرف من الأطراف فان الوفاق قد يتأثر من جراء ذلك . فكما نرى ان التوازن الحالي هو توازن حرج ولا يضمن احراز تقدم كبير . لذلك فان الوفاق يجب أن يقوم على توازن أفضل هو توازن المصالح التي تستهدف حفظ السلام وتعزيز الثقة المتبادلة بين الأمم .

وعلى المدى الطويل ، فان بقاء الوفاق سوف يتوقف على مدى ما تحقق من تقدم في مجال نزع السلاح وذلك لأن الوفاق ونزع السلاح هما عمليتان مترابطتان وهذا يدعوني الى التطرق الى العنصر الثاني وهو نزع السلاح . واني على ثقة اننا جميعا نتفق على أن نزع السلاح هو من أكثر المشاكل الحاحا على جدول أعمالنا .

وبصورة عامة ، تستطيع كل دولة أن تسهم في خلق الظروف المواتية لتحقيق نزع السلاح

العام والكامل .

وتتهم تركيا من جانبها اهتماما كبيرا بنزع السلاح . ان العمل من أجل تحقيق نزع السلاح العام والكامل ، لهو من السمات الاساسية للسياسة الخارجية لتركيا . وبعفتنا دولة نامية ، فان تركيا تشعر أكثر من غيرها بوطأة الآثار الضارة الناتجة عن عبء التسلح .

لقد رحبنا ترحيبا حارا بعقد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للامم المتحدة المكرسة لنزع السلاح في شهر حزيران /يونيه الماضي . ولقد ألقى رئيس وزراء تركيا السيد بولنت ايشيفيت بياناً أمام الدورة الاستثنائية وسجل في المحاضر آراء حكومتنا بشأن مشاكل نزع السلاح . ومن هنا فانني سوف أقتصر على الاشارة الى عدد قليل من النقاط .

انني على ثقة من ان جميع الوفود الحاضرة هنا تشارك في الرأي القائل بأن الهدف النهائي هو تحقيق نزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية فعالة ، وهو ما سوف يؤدي الى خلق عالم آمن متحرر من الخوف . ولا أذيع سرا اذا قلت انه في عصر الدول القائمة على السيادة والتي قد تختلف مصالحها فيما بينها ، فان عملية نزع السلاح متصلة اتصالا وثيقا بأمن الدول . ان عطية الانفراج لم تؤد بعد الى عكس أو وقف سباق التسلح . فجميع الدول لاتزال تشتري المزيد والمزيد من عدم الأمن مقابل ثمن متزايد دوما .

وليس هذا هو الطريق السليم لتحقيق نزع السلاح ، فبينما تدور محادثات نزع السلاح ، لا تزال الترسانات العسكرية تزداد حجما . وما يجب أن نفعله هو أن نحل محل نظام الأمن الهش القائم على سباق التسلح ، نظاما اكثر استقرارا قوامه الأمن القائم على الثقة المتبادلة . ان التقدم في مجال نزع السلاح لا يمكن ان يتحقق ما لم تتزايد الثقة المتبادلة فيما بيننا ، وما لم يتزايد ادراكنا للمقاصد والمصالح المشتركة للبشرية جمعاء . ان تعزيز التفاهم المتبادل والثقة والصدقة من شأنها أن توفر أفضل الأسس لجهود نزع السلاح .

وللأسف ، فان عالما لا يزال بعيدا عن العيش في جو من الثقة . فالعنف المتزايد باستمرار ، بالاضافة الى سباق التسلح المستمر ، يزيدان من عدم الرضا والقلق لدى الملايين من البشر .

ومن ناحية أخرى ، وصل الارهاب والعنف أبعادا مقلقة في عصرنا هذا ، مما يشير إلى عدم كفاية جهودنا التعليمية لبث مشاعر المحبة والتسامح في قلوب وعقول الشباب .
ومن الواضح ، أنه من الصعب أن نحشد ارادة البشرية للعمل من أجل نزع السلاح وتحقيق السلام في جو نفسي يولد الكراهية والعداوة والعنف .

وفي ضوء هذا الموقف الفريد المطلق ، فان رئيس وزراء تركيا قد اقترح من هذه القاعدة ان تقوم الامم المتحدة بمطالبة جميع الدول الاعضاء فيها باعتماد وتنفيذ برامج تعليمية تستهدف خلق ثقافة قوامها السلام والصدقة الدوليين .

وقبل أن اختتم كلمتي بشأن هذا الموضوع ، أود ان أؤكد على انه رغم بعض التقدم ، فان تاريخ مفاوضات نزع السلاح منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، مليء بالكثير من الفرص الضائعة ، ورغم ذلك فاننا نرفض الاستسلام للتشاؤم . ان بطء وتيرة التقدم في مجال نزع السلاح ينبع من الطابع الخاص الذي يتميز به هذا الموضوع . فنزع السلاح مشكلة غاية في الأهمية بحيث لا يمكن أن نترك أي مجال من مجالاته دون استكشاف ، ولذلك فانه يتعين علينا ان نكون جسورين وأن نحاول اتخاذ أية خطوة يمكن أن تقربنا من هدفنا . وفي هذا الصدد ، يجب ان نعمل على حماية التقدم الذي حققناه حتى الآن مهما كانت ضالة أو تواضع هذا التقدم .

ان السلام والرخاء لا ينفصلان عن بعضهما البعض . ان قضيتي الانفراج ونزع السلاح لا يمكن بحشهما بمعزل من بعدهما الاقتصادي ، أي التنمية التي هي الركن الثالث لقيام سلام حقيقي .

ان الحاجة الى اقامة نظام اقتصادي عادل في العالم ، وثيقة الارتباط بنزع السلاح والانفراج . واليوم ، يدور العالم حول محورين ، أولهما هو محور الشرق والغرب وثانيهما محور هو الشمال والجنوب . ان تحقيق تقدم سريع عن طريق عملية ديناميكية مستقرة ، يجب ان يتم على هاتين الجبهتين ، ان لا يمكن ان نحصل على الاستقرار والأمن في عالم يسوده الجوع والبؤس والظلم . فضلا عن ذلك فان الجهود المبدولة في مجالي الانفراج ونزع السلاح ستبقى غير كاملة وغير كافية ما لم تتخذ تدابير فعالة تستهدف الاقلال من الفجوة الآخذة في الاتساع ، والتي تفصل بين الغني وبين الفقير وبين الشمال وبين الجنوب .

ان تركيا بوصفها بلدا ناميا تهتم اهتماما بالغا باقامة نظام اقتصادى دولي عادل ، وانها على استعداد لأن تسهم في اقامة هذا النظام . ان حكومة بلادى التي تولت السلطة في مطلع هذا العام تنوى ان تجعل تركيا ، تسهم اسهاما فعالا في هذه العملية . وتمشيا مع هذا الهدف ، فقد تشرفت باستضافة حلقة دراسية عن النظام الاقتصادى الدولى الجديد وهي حلقة عقدت في آب/اغسطس في مدينة اسطنبول . ان حكومة بلادى تشعر بالفخر لأن هذه الفرصة قد أتاحت لها ان تشرك في هذه الحلقة الدراسية عددا من السياسيين والدبلوماسيين والعلماء البارزين الذين قدموا اسهاما قيما في البحث عن نظام اقتصادى دولي جديد .

وعلينا أن نعترف انه رغم الجهود المكثفة المبذولة في اطار الامم المتحدة ، فانه لم يتحقق حتى الآن نتائج ملموسة هامة . فاجتماعات اللجنة الجامعة التي أنشئت في العام الماضي للاشراف على النظام الاقتصادى الدولى الجديد ، ولتتبع التطورات في هذا المجال ، ولتوفير الدفعة لهذه التطورات ، ولتوفير محفل لتبادل الآراء حول المشاكل الاقتصادية العالمية ، أى لكي تتولى التفاوض بشأن جميع جوانب النظام الاقتصادى الدولى ، قد انتهت بمأزق خطير .

ان الركود الاقتصادى المستمر الذى أدى الى تفاقم مشكلات البلدان النامية ، قد تزامن مع توقف الحوار في اللجنة الجامعة . ومن شأن هذا ان يؤدي الى احباط الأمانى طويلة الأمد للبلدان النامية التي تشعر بالنتائج الضارة على المدى القصير ، والناجمة عن الأزمة الاقتصادية العالمية . ولهذا فان هذا المأزق هو علامة خطر على الجهود المبذولة في محافل الامم المتحدة الأخرى فيما يتعلق بالنظام الاقتصادى الدولى الجديد . واذ ما فشلت الجمعية العاصمة في حل الخلافات التي ظهرت وأخذت شكل مسائل اجرائية ، فان الوقت لن يكون بعيدا عندما تحدث آثار معاكسة على المفاوضات الدائرة حول البرنامج المتكامل للسلع والصندوق المشترك ، وهذا من شأنه أن يعرض للخطر الاحتمالات المرتقبة لمؤتمر " الاونكتاد " الخامس .

ان على الدول النامية ان تواجه في ١٩٧٨ اتجاهات الحماية التي اكتسبت أبعادا خطيرة ، والتي تمارسها الدول الصناعية . واننا نرى ان اساليب الحماية تفوق بكثير الحاجة الى الحد من البطالة أو تسهيل الموازنة الهيكلية الصناعية . ومما دعانا الى الشعور بخيبة الأمل ، ان اجراءات الحماية اصبحت عنصرا متصاعدا بطريقة تلقائية يتبعها صناعات السياسة في البلدان

الصناعية . ولا داعي لأن اذكر ان السلع المصنعة القائمة على الكثافة العمالية والقيم المضافة التي تنتجها البلدان النامية ، هي التي تعاني من هذه العملية . ولهذا فانه يتعين علينا ان نرتفع الى مستوى المسؤولية والمشاركة مشاركة فعالة في أعمال جولة مفاوضات طوكيو ، متعددة الأطراف .

وفي جو النمو البطيء الذي شهده العامان الأخيران ، فاننا لا نزال في انتظار نتائج التوسع الداخلي في البلدان ذات الفوائض كحل للركود من ناحية ، وكذلك لاصلاح خلل المدفوعات وعدم الاستقرار النقدي من ناحية أخرى . ومع ذلك ، فان اقتصاديات هذه البلدان لا يمكن أن تستجيب الا بدرجة محدودة الى هذه التدابير التوسعية الداخلية ، لأن هنالك أسبابا هيكلية تعوق هذه القوى العالمية .

ويتوقف النمو المحتمل للاقتصاد العالمي على البلدان النامية التي تشتري ٢٨ في المائة من إجمالي الصادرات المصنعة من الأمم الصناعية ، وهي التي تشكل في نفس الوقت جزءا بسيطا من العالم . ومما يؤسف له ، أن التفكير الاقتصادي التقليدي لا يسمح للدول الصناعية بأن تقوم ببذل جهود تعاونية ، تعود بالنفع على الجميع وتؤدي الى خلق مناخ مناسب يحقق تقدما سريعا في المفاوضات حول النظام الاقتصادي الدولي الجديد . بل على العكس من ذلك ، فانه يطلب الى الدول النامية أكثر من مرة أن تحد من نموها من أجل اعتبارات الاستقرار المالي الداخلي . وتتطلب بعض الدول المقرضة والمؤسسات النقدية اتباع بعض السياسات في اقتصاديات البلدان النامية ، تؤدي الى الركود تحت دعوى الاستقرار المالي الداخلي ، حتى بعد أن تكون قد حققت مستوى معقولا من الموازنة الاقتصادية الداخلية التي تتطلبها اعتبارات الأزمة الاقتصادية . وما من شك في أن الاستقرار هو أحد الشروط الأساسية لقيام نظام سليم . ومع ذلك ، تستطيع البلدان النامية أن تحقق التنمية ، ليس عن طريق الاستقرار الراكد ولكن عن طريق الاستقرار الديناميكي . ان الزام تلك البلدان بأن تعتمد على الاستقرار الراكد سوف يؤدي حتما الى أزمات اجتماعية وسياسية خطيرة ، وربما الى قلاقل في تلك البلدان .

وبينما هناك حاجة ملحة الى اجراء تغييرات هيكلية في النظام الاقتصادي الدولي ، فان هناك حاجة أيضا للبلدان النامية ، لكي تكسر هذه الحلقة المفرغة القائمة في داخل كل منها وفيما بينها . وقد اقترح السيد بولنت ايشيفيت رئيس وزراء تركيا في بيانه الاستهلالي أمام الحلقة الدراسية التي عقدت في اسطنبول حول النظام الاقتصادي الدولي الجديد أولا : انه يجب على البلدان النامية أن تزيد من تعاونها الاقتصادي وأن تجعله أكثر فعالية ، وذلك من أجل تكييف وتطوير التكنولوجيا . ثانيا ، يجب على هذه البلدان أن تزيد من تضامنها وتعاونها ، وأن تحاول زيادة فاعليتها الجماعية في مجال

التبادل التجارى للسلع ، والسلع المصنعة ، وكذلك أن تزيد من نفوذها في المنظمات والمؤسسات المالية الدولية . ثالثا ، عليها أن تلتزم بمفهوم انمائي جديد ، يختلف عن المفهوم السائد في بعض البلدان المتقدمة ، وأقصد بذلك مفهوما يقوم على أساس انشاء هيكل اجتماعي صحي ، وقيم صحية تؤكد النوعية بدلا من الكمية .

وفي ضوء الاعتماد الذاتي الجماعي والفردى ، فقد أجرينا تقييما لنتائج مؤتمر التعاون التقني فيما بين البلدان النامية الذى عقد في بيونس ايرس في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ . ونحن نعتقد أن هذا المؤتمر كان مفيدا ومطمئنا ، وقد أبرز قيمة الاسلوب الجماعي . كما أننا نعتقد أن هذا المؤتمر قد فتح آفاقا جديدة فيما بين هذه البلدان ، وذلك في شكل خطة العمل التي اعتمدها هذا المؤتمر ، والتي توفر اطارا واسعا لتنفيذ مفهوم التعاون التقني فيما بين الدول النامية . ان الاعتماد الذاتي ، الفردى والجماعي ، والذي سوف يتمخض عن هذا الجهد ، من شأنه أن يساهم في الجهود المبذولة نحو اقامة نظام اقتصادى دولي جديد .

وفي هذه المرحلة ، أود أن أحيطكم علما بأن حكومتى على استعداد تام لمشاركة البلدان النامية ، امكاناتها العلمية والتقنية التي اكتسبناها خلال سنوات من الجهود الانمائية المتراكمة التي بذلتها تركيا . لقد أنشأنا مؤخرا عددا من الأجهزة الوطنية لهذا الغرض . وما من شك في أن التعاون التقني لن يؤدي فقط الى دعم العلاقات الاقتصادية الثنائية بين هذه البلدان عن طريق الافادة من امكاناتها غير المستخدمة ، ولكنه في نفس الوقت سوف يساعد في تعزيز النظام الاقتصادى الدولى الجديد ، على أساس فكرة الاعتماد الذاتي الجماعي .

ومن ناحية أخرى ، أود أن أؤكد أننا الصادق في أن يشكل مؤتمر الأمم المتحدة القادم بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والذي سوف يعقد في فيينا في ١٩٧٩ ، خطوة نحو الأمام في الجهود المبذولة من أجل ايجاد نظام اقتصادى دولي جديد ، وفي أن يلقى مزيدا من الضوء والتفهم على المشاكل التي تواجه كلا من البلدان المتقدمة والبلدان النامية .

كما أننا نأمل في أن تعطي الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة ، دفعة جديدة للجهود المبذولة من أجل تحويل وضع هذه المنظمة الانمائية الدولية التابعة للأمم المتحدة الى وكالة متخصصة وذلك قبل المؤتمر الثالث لهذه المنظمة الذى سيعقد في ١٩٨٠ . ولست في حاجة الى القول بأن

هذا التحويل - انا نفذ بطريقة تتفق مع أمني البلدان النامية - فانه سيشكل خطوة أخرى في اتجاه اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

وأرى لزاما علي أن أضيف ، سيدى الرئيس ، أن عمل الامم المتحدة ، سوف يحكم عليـ المؤرخون في المستقبل وفقا لما تحققه من نجاح في اقامة نظام اقتصادى دولي عادل .

ان التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، يمكن أن تعتبر ، بصفة عامة ، جهدا لتعزيز واحترام حقوق الانسان . فالحقوق الاقتصادية والاجتماعية من ناحية ، والحقوق المدنية والسياسية من ناحية أخرى متكافئة ومتلازمة ولا يمكن الفصل بينهما . ونحن نؤمن ايما نراسخا بأن السلام والنظام العالميين يمكن بناؤهما على العدالة والمساواة اذا توفرت الضمانات الفعالة لاحترام حقوق الانسان وحمايتها . ولهذا يلقي الميثاق على عاتق الامم المتحدة مهمة تشجيع وتعزيز احترام حقوق الانسان ، والحريات الأساسية له .

وسيتوافق العاشر من كانون الاول / ديسمبر من هذا العام ، مع الاحتفال بالذكرى الثلاثين للاعلان العالمي لحقوق الانسان . والواقع أن الذكريات السنوية هذه ، انما هي لحظات لاستعراض الأعمال السابقة والتفكير في الحقائق الراهنة ، وتجديد الثقة والعزم فيما يتعلق بالسلوك في المستقبل . وبهذه الروح ، فاننا نؤمن بأنه يجب على البلدان أن تجسد حقوق الانسان الاساسية وحرياته ، وأن تحميها في مجتمعاتها .

ولذلك ، فلنتذكر دائما ، أنه ينبغي علينا أن نواصل بذل جهودنا نحو اقامة عالم أفضل ، يتمتع فيه جميع البشر بحقوق الانسان الأساسية وحرياته ، وحيث تؤمن ، بالكامل وتحترم ، كرامة الفرد وقيمه كإنسان .

ولا يجب أن يحمي الانسان فقط ضد القمع وضد الظلم ولكن ضد الارهاب والعنف أيضا . ان بلدى الذى كان أخيرا ضحية لعدة هجمات ضد أرواح ممثليه الديبلوماسيين على استعداد للاسهام في مبادرات تتخذ لمحاربة الارهاب الدولي بفاعلية .

في الوقت الذى نتطلع فيه الى وسائل تحسين الاستقرار في العالم عن طريق الوفاق ونزع السلاح والتنمية ، فان جدول أعمال الجمعية العامة مازال مليئا بكثير من النزاعات التي استمرت عدة عقود من الزمان .

ان حق الشعوب في الاستقلال من بين المبادئ الأساسية التي أعلنتها الجمهورية التركية ودافعت عنها منذ انشائها . ان تركيا ، تحت قيادة مصطفى كمال أتاتورك ، مؤسس تركيا الحديثة ، حاربت منذ ستين سنة مضت أول حرب للاستقلال ضد الامبريالية لتحرير نفسها من الضغوط والاحتلال الأجنبي وحماية وحدة وسلامة أراضيها وتأكيد سيادتها القومية وتأكيد كرامتها الوطنية . وقد رفضت دائما نظرية وأسلوب الاستعمار في أى صورة كانت .

واليوم ونحن نجتمع هنا تحت سقف الأمم المتحدة ، التي هي بموجب ميثاقها مكرسة لتحرير الشعوب المقهورة ، فان الموقف في الجنوب افريقي مازال حرجا بل ويشكل تهديدا للسلم ، لأن سياسة الفصل العنصرى التي تمارس في جنوب افريقيا والموقف السائد في ناميبيا وفي روديسيا الجنوبية ، مع تحدى النداءات الاجتماعية والمتكررة من الرأى العام العالمى ، هو اهانة للبشرية ، ويعتبر انتهاكا صارخا لحقوق الانسان الأساسية .

وفي جنوب افريقيا ، لا يمكن ايجاد حل لمشكلة الفصل العنصرى طالما تواصلت الحكومة هناك اخضاع الاغلبية الافريقية لارادة اقلية بيضاء واستبعادها من المشاركة في الحياة السياسية للبلد . ان بلدى مثل بلدان أخرى كثيرة قد أعرب مرارا وتكرارا في الامم المتحدة وفي أماكن أخرى ، عن قلقه العميق للمظالم العنصرية في جنوب افريقيا التي تم تقنينها وتطبيقها وفقا للقانون . اننا نؤمن بأن المجتمع الدولي يجب أن يشرع في سياسة الضغط القوى الذى لا يلين على نظام الحكم العنصرى في بريتوريا .

وقد كان مما يشرف تركيا أن تكون عضوا مؤسسا في مجلس الامم المتحدة لناميبيا . وقد لعبت دورا نشيطا ومازالت تواصل القيام بهذا الدور وتشارك في كل الجهود المتعلقة بالمصير السياسى لهذه المنطقة .

ونحن نؤكد من جديد تضامننا مع شعب ناميبيا ونؤيده تأييدا كاملا في كفاحه العادل تحت قيادة منظمة شعب جنوب غرب افريقيا (سوابو) الممثل الشرعي الوحيد له ، ضد نظام الحكم العنصرى الاستعمارى في بريتوريا . وتقدر تركيا ، بالكامل ، الموقف الايجابى الذى اتخذته حركة (سوابو) من عملية التحول السلمى نحو الاستقلال . ان أى حل لمشكلة ناميبيا يجب أن يأخذ في الاعتبار المبادئ الأساسية الواردة في قرار مجلس الامن ٣٨٥ (١٩٧٦) .

بهذه الروح رحبنا بقرار مجلس الامن ٤٣١ (١٩٧٨) ، الذى يطلب من الأمين العام أن يعين ممثلا خاصا لناميبيا بغية تأمين حصول ناميبيا على الاستقلال المبكر عن طريق الانتخابات الحرة تحت اشراف الامم المتحدة . اننا نأمل أن الجهود التى تبذل حاليا لتنفيذ هذا القرار وكذلك القرار الذى تمت الموافقة عليه في أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ بالموافقة على تقرير الأمين العام سوف يؤدى ان الى النجاح .

ومع ذلك ، فان القرار الذى صدر من جانب واحد والذى اتخذته لسوء الحظ حكومة بريتوريا مؤخرا والذى يقضى باجراء انتخابات في ناميبيا يعتبر نكسة للجهود المستمرة التى يبذلها مجلس الأمن وكثير من البلدان الافريقية لتشجيع حصول ناميبيا على الاستقلال على أساس مقبول من شعب ناميبيا . وبحدونا الأمل فقط في أن هذا القرار لن ينفذ ، وأن حكومة جنوب افريقيا ستدرك الخطر الذى ينطوى عليه هذا الموقف الذى لا يتماشى مع قرارات الامم المتحدة ، ومع رغبة المجتمع الدولي بصفة عامة . ليس هناك شك في أنه اذا أصرت جنوب افريقيا على هذا الموقف يجب أن يدعى مجلس الامن فوراً لاعادة النظر في الموقف واتخاذ الاجراءات الملائمة .

وقد أصبح الموقف أكثر الحاحا من أى وقت مضى لاجاد تسوية لقضية روديسيا الجنوبية . ان نظام سميث غير الشرعي دأب على تنفيذ ما أسماه بحل داخلي يهدف الى المحافظة على امتيازات الأقلية البيضاء .

نحن نؤيد شعب زبابوى تأييدا حازما في كفاحه المشروع ضد نظام حكم الأقلية البيضاء غير الشرعية في سالزبورى . ونحن نعارض بشدة أية تسوية تستبعد " الجبهة الوطنية " . لذلك أود أن أؤكد على أنه دون عمل حقيقي من أعمال تقرير المصير يشترك فيه كل مواطن زبابوى ، فانه من الواضح أنه لن يكون هناك حل حقيقي دائم لمشكلات ذلك البلد .

واننا نأمل أن الجهود المستمرة التي تبذل سعيا ليجاد حل لقضية رودسيا الجنوبية سوف تؤدي الى حكم الأغلبية والاستقلال الحقيقي لشعب زيمبابوي .
ان الشرق الأوسط ظل لثلاثة عقود سببا للقلق العالمي الخاص . ان هذه المنطقة الهامة من العالم والتي كانت مسرحا لأربعة حروب لم تعرف الاستقرار رغم الكثير من المبادرات الحالية والماضية والتي اتخذت لهذا الغرض . لقد بلغ الموقف في الشرق الأوسط نقطة نجد فيها أن مفاهيم ايجاد تسوية سلمية ودائمة متشابكة مع آفاق مواجهات جديدة أكثر عنفا . ونعتقد أنه دون حل جوهر المشكلات ، فان التوتر وشبح الحرب سيستمران يخيمان على أفق الشرق الأوسط . ان سياسة الحكومة التركية فيما يتعلق بهذه المشكلة كانت دائما تتركز في أن التسوية العادلة والدائمة يجب أن تنبع من قرارى مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) ، ٣٣٨ (١٩٧٨) اللذين يتضمنان المبادئ التالية :

- يجب تطبيق مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة .
- يجب وضع نهاية لاحتلال الاراضي التي احتلتها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ .
- ويجب أن تأخذ في الاعتبار الحقوق القومية المشروعة والتي لاتنازع للفلسطينيين .
- يجب أن تصون استقلال ، وسيادة وأمن الحدود المعترف بها لكل البلدان في المنطقة .

ومن ناحية أخرى ، فان المفاوضات من أجل ايجاد تسوية عادلة ودائمة لا يمكن أن تتم بمعزل عن منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الوحيد والشرعي لشعب فلسطين .
ان تركيا على استعداد لكي ترحب بأية مبادرة تهدف ليجاد تسوية تولى اعتبارا للعناصر التي ذكرتها آنفا . وعلاوة على ذلك ، فانها تؤيد المبادرات التي من شأنها أن تساعد على تخفيف التوترات وتمنع التطورات التي يمكن أن تعرض السلم في المنطقة وفي العالم للخطر .
لقد تابعنا مؤتمر القمة في كامب دافيد باهتمام بالغ ونحن ندرك أهمية هذا الاجتماع . ولكن سيكون من السابق لأوانه أن نصدر حكما في هذه المرحلة ، وخاصة أن الأطراف المعنية مباشرة تمر حاليا بمرحلة تقييم لنتائج كامب دافيد .

ان لبنان مصدر آخر للقلق العميق في الشرق الأوسط . وقد تابعنا ، بأسف بالغ ، التطورات في هذا البلد الذي عانى كثيرا خلال السنوات الأخيرة . ان قرارى مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) وتشكيل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان هي بالتأكيد خطوة على الطريق الصحيح . ويحدونا الأمل خالصا في أن شعب لبنان والذي نكن له مشاعر التضامن سيتمكن من المحافظة على وحدته وأن يستعيد حيويته .

ان حكومة تركيا الجديدة ركزت اهتمامها ، منذ البداية ، على ايجاد حل سريع لمشكلة قبرص ، وكانت تأمل في أنه لن تنشأ حاجة لبحث هذه القضية في الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة . وفي الواقع منذ كانون الثاني /يناير من هذا العام فان دولة قبرص التركية الاتحادية ، بتأييد نشيط وتشجيع من حكومة تركيا ، اتخذت سلسلة من المبادرات تهدف الى الاسراع بخططى المفاوضات . وقد خرجت الادارة القبرصية التركية باقتراحات محددة شاملة ببناءة وقد تمها لأميننا العام السيد كورت فالدهايم في ١٣ من نيسان /ابريل عام ١٩٧٨ . ان الاقتراحات القبرصية التركية ، والتي غطت كل نواحي المشكلة بما في ذلك النواحي المتعلقة بالأراضي والمسائل الدستورية لمشكلة قبرص ، وصفها الأمين العام بأنها محددة وجوهرية .

ان هذه المقترحات لا تعكس موقفا غير مرن ، ولكن على العكس من هذا فقد قدمت باعتبارها موقفا تفاوضيا . وعلاوة على ذلك فان الجالية التركية في الوقت ذاته التزمت للأمين العام باستعدادها للدخول في مفاوضات بروح من الوفاق والمرونة .

وبايجاز فان الجانب التركي بذل كل جهد ممكن لتشجيع اجراء محادثات بين الجاليتين ، واجراء حوار مثمر بغية ايجاد حل دائم لمشكلة قبرص . وقد حاولت أيضا تحسين الموقف الحالي في الجزيرة . وفي هذا المقام فان الادارة القبرصية التركية ، وهي تأخذ في اعتبارها توصية الأمين العام في تقريره لمجلس الأمن ، أعلنت أنه مع بداية المحادثات بين الجاليتين فان السكان القبارصة اليونانيين في مدينة فاروشا يمكن أن يبدأوا العودة الى ديارهم وأعمالهم ، وكانت على استعداد أيضا لبحث اعادة فتح مطار نيقوسيا للطيران المدني . ونحن نقدر أن حل المشكلات المتعلقة بين تركيا واليونان سيسهم أيضا في بروز مناخ أفضل لاجاد حل لقضية قبرص . وكما هو معروف فقد أخذنا المبادرة في اجراء حوار ، على مستوى رؤساء الوزارات ، مع اليونان وهذه العملية مستمرة .

ولسوء الحظ فان كل جهود الجانب التركي كانت دون طائل بسبب غطرسة الادارة القبرصية اليونانية . ويبدو أن همهم الأوحد هو القيام بحملة واسعة النطاق للاقلال من قيمة الاقتراحات التي رفضوها دفعة واحدة والنيل منها .

ومن دواعي الأسف ان القيادة القبرصية اليونانية تضيع مثل هذه الفرصة التاريخية لصالح سكان قبرص وذلك بالتهاطؤ وبوضع العقبات على طريق المفاوضات بين الجاليتين . والجانب القبرصي اليوناني يجب أن يقبل هذه الحقيقة وهي أنه يجب أن يكون على استعداد للتفاوض ، مباشرة وعلى قدم المساواة ، مع شركائهم القبارصة الاتراك .

ان نص وروح كل قرارات الأمم المتحدة وكذلك اعلان جنيف بتاريخ ٣٠ من تموز/يوليه عام ١٩٧٤ ، وتركيا والولايات المتحدة من اطرافها ترسي مبدأ المساواة بين الجاليتين في السعي لاجاد تسوية سلمية ، لذلك يجب على الجاليتين أن يكون لهما ، وعلى قدم المساواة ، نفس الصوت ونفس الرأي في كل محافل الأمم المتحدة وبصفة عامة في الجمعية العامة ، وحرمان تركيا من هذا الحق الطبيعي سوف يؤثر تأثيرا ضارا على عماية المفاوضات وبذلك يعوق التفاهم الكامل لمشكلة قبرص ويشكل ظلما فادحا للجالية التركية . والمساواة بين الجاليتين يجب أن تحترم ليس بالكلمات ولكن بالأفعال كما هو الحال في كل أنشطة الأمم المتحدة مثل تقديم المساعدة الاقتصادية والفنية لقبرص .

ان موقف الحكومة التركية من مشكلة قبرص تم شرحه بايضاح في مناسبات عديدة . وتؤمن حكومة بلادي بأن حلا عاجلا وقابلا للبقاء لهذه المشكلة يمكن أن يتحقق بأفضل طريقة ، على أساس الخطوط التوجيهية التي وافق عليها المرحوم الأسقف مكاريوس ودينكتاش بمشاركة الأمين العام السيد كورت فالدهايم في شباط/فبراير عام ١٩٧٧ ، وبمقتضاها يجب أن تكون قبرص دولة مستقلة ذات سيادة غير منحازة تتكون من منطقتين وتتكون من جاليتين ودولة اتحادية . وتمشيا مع الجهود الرامية الى الاسهام في اقرار السلام والهدوء في الجزيرة فان الحكومة التركية سحبت حتى الآن ١٧٥٠٠ من قواتها من الجزيرة كبادرة لاطهار حسن النوايا . وهي تلتزم بسحب كل قواتها المسلحة من الجزيرة باستثناء القوات التي سيتفق عليها من الأطراف المعنية حينما يتم ايجاد حل نهائي للمشكلة . وتشعر حكومة بلادي بأن تركيا واليونان يجب عليهما أن يساعدا وأن يشجعا الجاليتين في قبرص على ايجاد حل منصف لمشكلتهما .

ويمكن أن يقال بتجرد أن قضية قبرص أصبحت ناضجة للحل . ان الطرفين المعنيين بالنزاع ، الجاليتين التركية واليونانية ، اتفقا في الواقع على اطار يوضح الخطوط الأساسية لايجاد حل في المستقبل .

هذا الاطار يتضمن توازنا حساسا بين الجاليتين وذلك في ضوء التاريخ المنكود للجزيرة منذ اقامة قبرص المستقلة . ومن ناحية أخرى هنالك اطار لاجراء مفاوضات بموجب التفويض المعطى من مجلس الأمن للأمم العام للأمم المتحدة . وأيا كانت الأسباب التي ما زالت تفرق بين الجاليتين لا يوجد أى عذر أو ذريعة لتعطيل المحادثات بين الجاليتين ، فالجانبا ينجان من المفاوضات أكثر مما يجنيان من تبادل الخطب الملتهبة والأنشطة الدعاوية .

قبل أن أختتم ملاحظاتي اسمحوا لي أن أقتبس عبارة رجل سلام عظيم هو المرحوم المهاتما غاندى . فقد كتب مرة يقول : " المحبة هي أقوى قدرة يمتلكها العالم ومع ذلك فهي أكثر القوى ، التي يمكن تصورها ، تواضعاً " . ونفس الايمان هو الذى دعا حكومة بلدى الى أن تضع في برامجها العبارة التالية : " . . . سنجاهد من أجل أن يقوم السلام العالمى على المحبة بين البشر " . وأتمنى وفقا لهذا الشعار أن تقود المحبة بين البشر العلاقات بين الأمم على مر الأزمان .

السيد السويدي (الامارات العربية المتحدة) : سيدى الرئيس ، يسعدني

ان أعرب لكم عن أصدق التهنية ، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والثلاثين . واننا على ثقة بأن ما تتحلون به من مؤهلات ثقافية عالية ، وما تقلدتموه من مناصب سامية في حكومتكم ، وما اكتسبتموه من خبرات ممتازة طوال عملكم في حقل السياسة الخارجية سيهيئ لكم لهذه الدورة رئاسة رشيدة وحكيمة ، تسهم بدور فعال في تحقيق أهدافها المنشودة . كما يسعدني ايضا ، ان اتقدم باسم وفد الامارات العربية المتحدة ، بخالص الشكر والتقدير لسلفكم السيد لزار مويوسف ، الذي ترأس الدورة الاعتيادية السابقة ، وما تلاها من دورات استثنائية بكفاءة ومقدرة نالت الاعجاب والاحترام .

ويسعد وفد بلادى ان يرحب بانضمام جزر سليمان الى عضوية الامم المتحدة . ونحن ان نقدم لها أحر التهاني باستقلالها وقبولها عضوا في الامم المتحدة ، فاننا نتطلع الى اليوم الذى تتم فيه عالمية المنظمة ، بتحرر جميع الاقطار المستعمرة ، أو الواقعة تحت الاحتلال الاجنبي وانضمامها الى الامم المتحدة .

ان الامارات العربية المتحدة تود ان تجد تقديرها واحترامها ، للجهود الكبيرة التي بذلها الدكتور كورت فالدهايم ، الامين العام للأمم المتحدة ، من أجل زيادة فعالية المنظمة وتعزيز دورها في حل المشاكل التي تجابه عالمنا المعاصر ، والتي يهدد استمرارها بدون حلول جذرية ، أمن البشرية وسلامتها . وقد تابعنا بارتياح نجاح بعض هذه الجهود المضنية ، التي يبذلها الامين العام ، في مجالات عديدة ، ولعل من اهمها مجابهة الغزو الاسرائيلي للبنان ، والاجراء المبدئي الذي توصل اليه مجلس الامن بشأن تحقيق استقلال ناميبيا ، وارجاع السلطة الشرعية فيها الى سكانها الاصليين . وانا كان تقرير الامين العام عن أعمال المنظمة يعكس بصورة واضحة ودقيقة حجم التحديات والمشاكل التي بجابهها المجتمع الدولي ، فهو يرسم أيضا ، وبصورة عملية وايجابية ، الخطوط العريضة لمجابهة هذه التحديات ، وتخفيف حدة خطورتها ، من أجل الوصول الى حلول نهائية وجذرية لها .

لقد اشار الامين العام في تقريره الى قضية هامة وملحة ، الا وهي ضرورة ابدال الصراع على مناطق النفوذ ، بمنهج للنظام العالمي ، اكثر تمدنا وديمقراطية ، منهج تنظم فيه أمم العالم

علاقاتها ، وتعالج مشاكلها المشتركة ، باتفاق ومساهمة الجميع ، الضعفاء منهم والاقوياء على السواء . ونحن نتفق معه في هذا كل الاتفاق ، لاننا راقبنا ، ومازلنا نراقب ، بقلق بالغ ، ما يجزره صراع الدول الكبرى على مناطق النفوذ في العالم من ويلات وكوارث ، هددت أمن واستقرار العديد من دول العالم الثالث .

ان استعراض الوضع الدولي ، سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي ، منذ الدورة السابقة للجمعية العامة ، لا يدعو للتفاؤل . فعلى الصعيد السياسي ، نحن نراقب بأسف ظهور بعض الاتجاهات الخطيرة لاهياء مظاهر الحرب الباردة ، وتدهور الاوضاع في بعض المناطق ، نتيجة لعدم احراز تقدم حقيقي في حل عدد من المشاكل الدولية الخطيرة ، عن طريق استئصال أسبابها ، وعدم الاحترام الواجب لمبادئ ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان . ان تطورات الامور في جنوب افريقيا ، وزمبابوي وناميبيا ، مازالت تثير قلقنا البالغ ، وذلك لاننا ندرك مدى خطورة استمرار حكم الاقلية البيضاء في هذه الاقاليم الافريقية . وقد شجبنا بشدة سياسة الفصل العنصري ، التي تمارسها حكومة جنوب افريقيا العنصرية ، وذلك لأن هذه السياسة تشكل انتهاكا للمثل الانسانية ولحقوق الانسان ، وتحديا سافرا لميثاق الامم المتحدة .

وقد تلقينا بارتياح ، القرار الصادر عن مجلس الامن في تموز/يولية الماضي ، باتخاذ التدابير العملية لتحقيق استقلال ناميبيا . كما أننا دعونا ، في نفس الوقت ، الى التزام الحمـذر والحيطـة ، والاستمرار في تكثيف الجهود الدولية ، لحمل نظام جنوب افريقيا على تطبيق قرارات الامم المتحدة في هذا الشأن .

وقد اثبتت الاحداث الاخيرة صدق تخوفنا وحذرنا ، ان أعلن النظام العنصري فـسي جنوب افريقيا ، عن قراره باجراء انتخابات مبكرة في ناميبيا ، بهدف ابعاد منظمة التحرير القيادية "سوابو" ، وايجاد نظام حكم يتمشى مع سياسة جنوب افريقيا ، ويحفظ لها مصالحها في ناميبيا . وهكذا نرى بأن حكومة جنوب افريقيا مستمرة في عرقلة جميع الجهود التي بذلت ، سواء في الامم المتحدة او خارجها ، للوصول الى حل سلمي لهذه القضية .

لهذا ، فاننا نعتقد بأن على مجلس الامن أن يتخذ كل ما في وسعه من اجراءات هازمة ، وفقا للميثاق ، لمجابهة تحديات هذا النظام العنصري ، وعدم احترامه لميثاق الامم المتحدة

وقرارات مجلس الامن المتعددة ، بما في ذلك القرار الاخير الذي اتخذ يوم الجمعة الماضي .
 كما اننا مطالبون جميعا ، بدعم وتأييد حركات التحرير الافريقية ، التي تناضل من أجل استرجاع
 كرامة شعوبها ، واستعادة هذه الشعوب لسيادتها على ترابها الوطني .
 ان منطقة الشرق الاوسط ، التي نحن جزء منها ، مازالت بعيدة عن السلم الحقيقي ،
 رغم الجهود التي بذلت في اطار الامم المتحدة وخارجها . وان وفد بلادى يود ان يؤكد مسـ
 جديد ، بأننا نؤمن ايمانا راسخا بالحقيقة التي اقرها المجتمع الدولي بأسره ، وهي ان قضية
 شعب فلسطين هي الجوهر والاساس لمشكلة الشرق الاوسط ، وانه لا يمكن تسوية النزاع العربي
 الاسرائيلي دون تسوية شاملة لقضية فلسطين ، ولذلك نعتقد بأن أى حل لهذه المشكلة الخطيرة
 يجب ان يركز أساسا على : أولا - انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة ، بما فيها
 القدس . ثانيا - الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني الثابتة ، وخاصة حقه في العودة ، وفي تقرير
 المصير ، واقامة دولته المستقلة ، واسترجاع سيادته على ترابه الوطني . كما اننا نؤمن أيضا بضرورة
 مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية التي نعتبرها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، في
 أية مساع أو جهود تبذل لحل هذه القضية ، وذلك تأكيدا لحق الشعوب في تقرير مصيرها ، وتطبيقا
 لمبدأ عدم شرعية ضم الاراضي باستخدام القوة ، وان احترام هذه المبادئ هو الكفيل بتحقيق السلام
 العادل والدائم الذي تتطلع اليه شعوب المنطقة .

(السيد السويدي ، الامارات
العربية المتحدة)

اننا نعتقد بأن الامم المتحدة مطالبة الآن بمراجعة تطورات هذه القضية مراجعة جديدة، لاتخاذ اجراءات جديدة وفعالة تهدف الى تطبيق قراراتها المتعددة بشأنها ، والهادفة الى اقامة سلام عادل في المنطقة . لهذا فاننا نؤيد قرار مؤتمر وزراء خارجية عدم الانحياز ، بعقد دورة خاصة للجمعية العامة تدرس لبحث قضية فلسطين .

ان استمرار الوضع المتفجر في الشرق الاوسط لا يهدد أمن وسلامة المنطقة فحسب ، بل ويهدد أمن وسلامة البشرية جمعاء . وليس أدل على ذلك من ازدياد حدة التوتر في أعقاب الفسوزو الاسرائيلي الخاشم للبنان الشقيق . وانا كنا نقدر الجهود التي بذلها الأمين العام ومساعدوه ، للاسراع في تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ (١٩٧٨) القاضي بمطالبة اسرائيل بالانسحاب الفوري من الأراضي اللبنانية ، وارسال قوات دولية تؤمن هذا الانسحاب ، وتعيد الى السلطة الشرعية اللبنانية سيادتها على كامل ترابها الوطني . الا اننا نعتقد بأن قرار مجلس الأمن لم يطبق بعد تطبيقا كاملا ، ان القوات الاسرائيلية مازالت تقيم العراقيل والمشاكل تجاه انتشار القوات الدولية في منطقة الحدود لجنوب لبنان ، معتمدة في ذلك على عناصر لا تمت الى السلطة الشرعية اللبنانية بأية صلة .

واننا نعتقد بأن مجلس الأمن مطالب ، تجاه هذا الوضع الخطير ، باتخاذ الاجراءات اللازمة لتأكيد وتعزيز مهمة القوات الدولية في تحقيق الانسحاب الاسرائيلي ، وتسليم جميع المواقع الى السلطة الشرعية اللبنانية .

لقد تلقينا بأسف شديد ما جاء في تقرير الأمين العام عن اعمال المنظمة بخصوص قضية قبرص ، حيث أشار بوضوح الى أن العام الماضي كان مبعث خيبة أمل بالغة بالنسبة للجهود الرامية الى ايجاد حل للمشكلة القبرصية . ونحن لا يسعنا تجاه هذه الحقيقة المؤلمة ، الا أن نؤيد ما أكد عليه وزراء خارجية دول عدم الانحياز في اجتماعهم الأخير في بلخراد ، من الحاجة الى مفاوضات جادة وبنائة ، بين ممثلي طائفتي القبارصة اليونانيين والأترك ، تجري بحرية ودون تدخل خارجي ، بحيث يمكن أن تؤدي الى اتفاق يلقي قبول الطرفين ، بشكل يحقق الأمن والتعايش السلمي لشعب الجزيرة ، ويضمن لجمهورية قبرص وحدة أراضيها .

لقد أظهرت الدورة الاستثنائية العاشرة ، التي خصصت لموضوع نزع السلاح ، تعاظـم

اهتمام شعوب العالم وحكوماته بهذا الموضوع الحيوى ، الذى يرتبط ارتباطا كاملا بالفرض الأساسى الذى قامت من أجله منظمة الامم المتحدة ، ألا وهو الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين ، فلم يحد من الممكن الاستمرار فى العيش ضمن جو متساعد من الخوف والهلع من اندلاع الحرب النووية . كما أنه لم يعد من الممكن التفاوض عما يهدر من موارد ضخمة على التسلح ، فى الوقت الذى تكون فيه البشرية فى أمس الحاجة الى هذه الموارد ، لاستخدامها فى أغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وإذا كانت الدورة الاستثنائية العاشرة قد تميزت بصعوبة المفاوضات وتعقيداتها ، إلا أنه يمكن القول بأنها تمخضت عن نتائج يمكن اعتبارها خطوة أولى على الطريق الطويل ، للوصول الى نزع السلاح الشامل والكامل . فالوثيقة الختامية ، التى صدرت عن تلك الدورة بتوافق الآراء ، تضح استراتيجية متكاملة لنزع السلاح ، يمكن الاهتداء بها فى جميع الجهود الخاصة بهذا الموضوع فى السنوات القادمة ، كما أنها نصت على انشاء جهاز دولي يستهدف معالجة موضوع نزع السلاح من جميع نواحيه . واننا نأمل بكل اخلاص أن تتمكن الدورة الاستثنائية القادمة ، الخاصة بهذا الموضوع ، من تحقيق مزيد من التقدم فى هذا المجال ، بشكل يمهد الطريق لعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، تشترك فيه جميع دول العالم ، ويتم التحضير له بشكل يكفل له النجاح . وقد أيدت الامارات العربية المتحدة منذ استقلالها ، قرار الجمعية العامة الخاص باعلان المحيط الهندي منطقة سلام . ونحن نؤيد جميع الخطوات والاجراءات ، التى تهدف الى وضع هذا الاعلان موضع التطبيق والاحترام .

أما فيما يختص بالموضوع الاقتصادي الدولي ، فليس هنالك أدق وأشمل من التشخيص الذى قدمه السكرتير العام للامم المتحدة فى خطابه الافتتاحي لدورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الثانية ، حيث أشار الى ان الوضع الاقتصادي فى العالم لا يدعو الى التفاؤل ، ورغم ظهور بعض العوامل الايجابية بالنسبة للتطور الاقتصادي العالمي فى خلال السنة الماضية ، فان النتائج المقلقة تفوقها بكثير . وان القلق على المستقبل هو الصفة المميزة للوضع الحالي . فالفشل الذى مني به مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي ، ومن ثم فشل اللجنة العامة التى تألفت بناء على قرار الجمعية العامة فى دورتها السابقة ، بغرض وضع الحلول للمشكلات الاقتصادية والسياسية يدعو الى التشاؤم . فالمواقف التى عبرت عنها بعض الدول المتقدمة النمو ، تؤكد على انعدام الارادة السياسية الحقيقية للتفاوض . ولذلك نرى ان تقوم الجمعية العامة ، فى دورتها الحالية ، بالتأكيد على ضرورة دفع هذه المفاوضات قدما لتحقيق الأهداف المنشودة .

ان الجمعية العامة للامم المتحدة مدعوة في دورتها هذه لأن توفر الدعم الكافي لانجاح الدورة الاستثنائية المزمع عقدها في عام ١٩٨٠ ، لأن هذه الدورة ستوفر فرصة مناسبة لاجراء تحليل شامل للسياسات ، مبني على نتائج المؤتمرات الدولية ، التي عقدت في السنوات الاخيرة ، وما ستسفر عنه المؤتمرات القادمة من نتائج . واننا نعتقد بأن التعاون والتضامن بين الدول النامية ، يعتبر من أهم العناصر التي ستؤدي الى اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وقد حرصت الامارات العربية المتحدة على المساهمة بدورها في مشاريع التنمية للدول النامية بصورة فعالة ، سواء بطريقة مباشرة من خلال علاقاتها الثنائية ، أم باشتراكها في الجهود الدولية التي تبذل في هذا السبيل ، وبخاصة في صندوق التنمية التابع لمنظمة الدول المصدرة للنفط ، وغيرها من الصناديق والمؤسسات الدولية والاقليمية التي تعمل في مجال التنمية . وقد شاركتنا مشاركة فعالة في مؤتمر الامم المتحدة حول التعاون التقني بين الدول النامية ، الذي عقد في الشهر الماضي في بيونس آيريس ، وقد أيد وفد بلادى جميع التوصيات الهامة التي صدرت عن المؤتمر . ويحدونا الأمل بأن تتصرف الدول الصناعية بايجابية وحسن نية لتنفيذ هذه التوصيات .

ان الامارات العربية المتحدة تؤكد من جديد تصميمها على الوفاء بالتزاماتها تجاه المجتمع الدولي بأسره ، وتشارك دول العالم الثالث في مواقفه العادلة التي تؤمن بالجهود الجماعية والتعاون الدولي الحقيقي لاقامة مجتمع دولي جديد يعتمد على مبادئ الحق والعدل والسلام .

السيد كاستيليو فالديس (غواتيمالا) (الكلمة بالاسبانية) : السيد الرئيس ، انه لمن دواعي غبطتي ، أن أقدم باسم وفد غواتيمالا بتهنئتكم تهنئة حارة لانتخابكم رئيسا للدورة العادية الثالثة والثلاثين للجمعية العامة . ان وفد غواتيمالا مقتنع بأن انتخابكم لهذا المنصب السامي ليس سوى تعبير عن الطريقة التي ينظر بها المجتمع الدولي الى مزاياكم العديدة . ونحن على ثقة بأن مزاياكم الشخصية ، وخبراتكم في الشؤون الدولية ، واخلاصكم لمثل الامم المتحدة سوف تكون ضمانا فعالا لقيام هذه الجمعية العالمية بالاعمال الهامة الموكلة بها اليها بنجاح تام ، وتحقيقا لهذه الغاية ، فاني أعرض عليكم وأتعهد لكم بالتعاون الكامل من قبل الوفد الذي أتشرف برئاسته .

ان وفد بلادى بيود أيضا أن يسجل تقديره للسيد لازار مويوسف للطريقة الكفء التي أدار بها مداورات الدورة السابقة للجمعية العامة .

واسمحوا لي أيضا أن أعتم هذه الفرصة لكي أؤكد من على هذه المنصة تقدير حكومة بلادى للطريقة الايجابية ، والفعالة ، والمخلصة التي يقوم بها الامين العام للامم المتحدة الدكتور كورت فالدهايم في أداء عمله ، ان اخلاصه في واجبه تجاه الامم المتحدة وأهدافها أمر اعترف به المجتمع الدولي .

ان وفد بلادى يحيي جزر سليمان لقبولها عضوا في هذه المنظمة ، ولا بد لنا أن نرحب بها في المجتمع الدولي .

وكما تعلم الحكومات الاعضاء في هذه المنظمة ، الممثلة هنا بمندوبيها الافاضل ، انه في اول تموز/ يولييه الماضي قد تولت الحكومة الجديدة في غواتيمالا السلطة برئاسة الرئيس الجنرال فرناندو روموليكاس غارسيا ، الذي أقسم اليمين على الوفاء بمبادئ الديمقراطية والدفاع عن الحرية . ان الاهداف الرئيسية لهذه الحكومة هي تحقيق النظام والأمن بشكل فعال على أساس من الشرعية وتطبيق العدالة الاجتماعية ، العدالة الكاملة مع التوزيع العادل للدخل ؛ ومن أهدافها أيضا تنظيم الشعب ، واشتراك المرأة في الحياة الوطنية ؛ والتنمية البلدية والاقليمية ، وزيادة وصيانة الموارد الوطنية المتجددة - كل هذا بهدف التعجيل بالتنمية ، المتكاملة المتناسقة والمتوازنة لشعب غواتيمالا .

ان حكومة غواتيمالا تعمل بشكل مخلص التزاما بمبادئ وسط أمريكا اللاتينية ، وبأهالي ، فاننا نمي ونحافظ على علاقات التعاون والتضامن الاخوية بين حكومات وشعوب المنطقة التي تكون مجموعة أمريكا الوسطى ، وذلك بتقدير وتأييد تلك الاساليب التي يمكن أن تؤدي الى التوحيد الكامل للطموحات والآمال حتى يمكن لنا في المستقبل أن يكون في مقدورنا أن نستعيد كل أراضينا الأم .

وعلى المستوى الاقليمي ، فان حكومة غواتيمالا تقوم بجهود من أجل تنشيط عملية التكامل في أمريكا الوسطى ، لأنه من الضروري بالنسبة لذلك أن تكون خططنا أكثر نشاطا وفاعلية حتى تكون نتائجها لصالح أمريكا الوسطى كلها وسكانها جميعا .

انني سأنتقل الآن الى بعض البنود المدرجة في جدول أعمالنا ، حتى أحدد أولا بشكل عام طريقة تفكير بلادى في المجال السياسي والاقتصادى الدوليين ، وأن أحدد موقف حكومتى فيما يتعلق بهذين الامرين كمساهمة منا في عمل هذه الجمعية العامة .

ان أحد المبادئ الاساسية للسياسة الدولية لحكومة غواتيمالا ، هو التنفيذ الكامل لحقوق الانسان المعترف بها عالميا ، فضلا عن احترام وضمن ممارسة هذه الحقوق . وفي بلادى ، فان حقوق الانسان مسجلة في دستور الجمهورية ذاته ، وهي جزء من النظام القانونى للبلاد برمته . ومن الواضح ، في الوقت الحاضر ، ان العالم يمر بفترة حساسة في تاريخه ، تميزت بالتدهور في القيم الانسانية ، والتضخم ، والاعتراب بقطاعات كثيرة ، وزيادة الفقر المستمر لقطاعات كبيرة من السكان ، والافتقار الى الاساليب المرضية لمواجهة الحاجات المادية والروحية ، والتعصب الطائفي ، والتعصب السياسى .

وفي ظل هذه الصورة ، فان حكومة غواتيمالا تأتي الى هذا المحفل العالمى وهي تؤمن بمقاصد ومبادئ الامم المتحدة ، مدركة أن محاولة تحقيق هذه المثل سوف يبقي الالتزام الأكبر والحل الأفضل بالنسبة لجيلنا . في مواجهة تحديات القلق ، وعدم العدالة وعدم المساواة الدولية .

وانا ما اعترفنا بأن الاحترام العالمي لحقوق الانسان والحريات الاساسية من الاهداف
 الاولية للامم المتحدة ، وانا ما أدركنا أن هذه الحقوق والحريات موضع اهتمام عالمي ، فان حكومة
 بلادي تعرض تعاونها الكامل حتى يمكن أن تصبح برؤية هذه الحقوق والتمتع بها حقيقة واقعة .
 اذا كنا نريد أن نستفيد من الاسهامات الهائلة للامم المتحدة ، التي تنظم قواعد حقوق ا
 الانسان في اطار ضمانات ومبادئ الميثاق ، والحريات الاساسية ، والعدالة الاقتصادية
 والاجتماعية ، فان كل الدول الاعضاء لابد وأن تطبق هذه القواعد وأن تحترم ممارستها من
 جانب مواطنيها . واتساقا مع هذه الفلسفة فانه في عام ١٩٤٨ ، اعتمدت حكومة بلادي الاعلان
 العالمي لحقوق الانسان ، الى جانب الاعلان الامريكي الخاص بحقوق وواجبات الانسان . وفي
 الفترة الاخيرة صدقنا على صك اقليمي بالغ الاهمية في هذا الميدان ، ألا وهو الاتفاقية الامريكية
 الخاصة بحقوق الانسان ، والمعروفة بعقد سان جوزيه ، لأنها وقعت في عاصمة جمهورية كوستاريكا
 الشقيقة * .

* تولي الرئاسة نائب الرئيس السيد أوريجا أغويرى (اسبانيا) .

وهذا الصك ينشيء جهازين هامين للغاية لحماية حقوق الانسان ، هما اللجنة الامريكية المشتركة لحقوق الانسان ، والمحكمة الامريكية المشتركة المعنية بحقوق الانسان ؛ أى انه لن يكون هناك فقط جهاز للرصد السياسي ولكن جهاز للرصد القضائي .

وفي هذه المنظمة أيدت حكومة غواتيمالا منذ عدة سنوات فكرة انشاء منصب مفوض سام لحقوق الانسان لضمان التمتع بها في جميع أنحاء العالم . وحكومتى تود أن تضمن لأهالي غواتيمالا ظروفًا للعيش في كرامة ، تمكنهم أن ينموا وأن تتحسن حياتهم في إطار من القانون والحرية حتى يمكنهم أن يتمتعوا جميعًا بالصحة الحسنة والاسكان والضمان الاجتماعي ، والوصول الى كل مستويات التعليم ، وظروف العمل الكريمة ؛ وبالاختصار ، ان يتمتعوا بالعدالة الاجتماعية .

وهكذا فان موقفنا القائم على احترام حقوق الانسان كان دائما متناسقا داخليا وخارجيا . ان حكومة غواتيمالا الحالية تؤمن بأنه من الضروري ان ندخل تغييرا عميقا في منهجنا ازاء حقوق الانسان بحيث نقضي على أية بقايا للنوايا السياسية التي تشوه غالبا الاحكام النزيهة . ان حكومة غواتيمالا تود أن تسجل في الجمعية العامة احترامها العميق لحقوق الانسان ، وتأيد هذا الصارم للتوقيع على صكوك دولية تجعل هذه الحقوق قابلة للتطبيق عالميا .

ان حكومة غواتيمالا تنظر بعين العطف العميق ، وبكثير من الغبطة الى مبادرة حكومة كوستاريكا الرامية الى ان تقوم الامم المتحدة بانشاء جامعة للسلام ، وفي هذا المحفل الدولي فاننا نسجل اننا نؤيد بشكل قاطع وقوى هذا الاقتراح الذى يستهدف انشاء جامعة في هذه الدولة الشقيقة .

ان مؤسسة من هذا النوع ، يكون هدفها الأساسى ان تخلق الوعي بوحدة من أعظم قيم التعايش الانساني أى السلم في العالم ، سوف تحظى بالاهتمام ، وسوف تتمتع بمباركة كل الدول الاعضاء . وان حكومتى تؤيد تماما الاقتراح الطيب الذى تقدمت به حكومة كوستاريكا لكي تنشئ الامم المتحدة في إطارها هذا المركز للدراسة والبحث الذى يهدف الى تنشئة الناس على السلم الذى هو أنبل أهداف الانسان .

ان حكومة غواتيمالا تعتبر ان الاعمال الارهابية التي تؤثر على ضحايا أبرياء ، بفض النظر عن حوافز هذه الاعمال الارهابية شكلا لا يمكن قبوله من اشكال انتهاك حقوق الانسان ؛ وحتى الآن فان الامم المتحدة لم تستطع وضع تدابير فعالة لحل هذه المشكلة الكبرى .

ان الجمعية العامة ، طيلة سنوات عدة ، ظلت تعالج مشكلة الارهاب الدولي ، وأساليب مكافحة هذا الارهاب ؛ ومع ذلك ، ومنذ البداية قدمت تعديلات لصياغة البند ذاته ، حتى قبل ان تبدأ المناقشة ، بفرض أن يقدم رأى يقول بأن الارهاب يمكن ان يعتبر أداة سياسية معقولة . وهذا في رأى حكومتي أمر ليس غير مقبول فقط وانما هو أمر يؤدي ايضا الى منع المنظمة من اتخاذ أى تدابير عملية ضد الارهاب الدولي .

والحقيقة هي ان الجهد الوحيد لمعالجة مشكلة بهذه الحيوية هو مناقشة اكااديمية تقريبا حول تعريف الارهاب وأسبابه ، ومناقشة اجرائية منعت القيام ببحث معمق لهذا الموضوع . ان المشكلة لم توجد في هذه المنظمة وحدها ، حيث ان المنظمة الامريكية الاقليمية العليا ، منظمة الدول الامريكية لم تستطع احراز التقدم صوب التوقيع على صك دولي ضد الارهاب برغم خطورة وتعقيد المشكلة المتعددة الجوانب .

ان وفد غواتيمالا يعتبر انه بالنظر الى الصعوبات أمام توقيع اتفاقية دولية تنظم الارهاب الدولي في كل اشكاله ، بما في ذلك أسبابه وجذوره ، فانه لمن المستحسن دون الاخلال بالجهود المبذولة لنيل هذا الهدف السعي الى الحلول الجزئية الرامية الى حماية الضحايا الأبرياء عن طريق توقيع صكوك لتنظيم الجوانب الطموسة في اطار موضوع الارهاب الدولي المعقد . ولهم هذا السبب يؤيد وفد بلادى توسيع نطاق اختصاص اللجنة المخصصة التي أنشأتها اللجنة السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة والتي تعالج وضع مشروع اتفاقية ضد أخذ الرهائن ، وهي المبادرة التي كانت قد تقدمت بها جمهورية المانيا الاتحادية .

ان وفد غواتيمالا يود أن يوضح بجلاء ان الاحترام للقانون الدولي الذى ساد دائما في بلادى يجعلنا نرفض بقوة الزعم القائل بأن القوة يمكن أن تخلق القانون ، وان الابتزاز والعنف العشوائي يمكن ان يكونا أدوات مقبولة من أدوات القانون الدولي .

ومنذ بضعة أيام انتهت هنا الدورة السابعة لمؤتمر الامم المتحدة الثالث لقانون البحار ولكنها تركت أمورا بالغة الأهمية وتهم كل دول العالم بغير حسم . ان غواتيمالا شأنها شأن كثير من البلدان النامية تهتم اهتماما خاصا بالتوصل الى اتفاقية دولية لقانون البحار تتضمن هياكل مناسبة ، وبشكل كامل على قدر الامكان . ووفد بلادى يؤمن بأن هذه الاتفاقية يجب ان تعكس

المواقف العادلة للبلدان النامية التي مفهومها الأساسي سيادة الدولة الساحلية على كل الموارد في منطقتها الاقتصادية الخالصة التي تمتد الى مائتي ميل بحري تقاس من خطوط الأساس التي يقاس منها عرض البحر الاقليمي .

وان بلادى تتمسك بالمبدأ المتعلق بموضوع استغلال واستكشاف قاع البحر فيما يتجاوز منطقة الولاية الوطنية والقائل بأن الموارد الطبيعية الموجودة في هذه المنطقة هي تراث مشترك للإنسانية ، وبالتالي فيجب ان يكون هناك توزيع منصف للفوائد من هذه المنطقة . فضلا عن ذلك فان النظام الدولي والأجهزة الدولية فيما يتعلق بقاع البحر لا بد وأن تكون لها سلطات كاملة على استكشاف واستغلال هذه الموارد .

وفيما يتعلق بمشكلة إعادة توحيد كوريا ، فان حكومة غواتيمالا تؤمن بأنه من أجل التوصل الى سلام دائم في شبه جزيرة كوريا ، فان الشيء المطلوب أكثر من غيره ، هو استئناف الحوار بين كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية ، وهو الحوار الذي توقف ، حتى يمكن عن طريق المفاوضات المباشرة بين الطرفين المعنيين الوصول الى حل لهذا الصراع .

ولا يمكن أن ننكر أن الاقتصاد العالمي في السنوات الاخيرة قد تعرض لسلسلة من الأزمات الخطيرة ، كانت لها آثارها الجسيمة وبصفة خاصة على البلدان النامية ، بسبب ضعفها عموماً أمام الصدمات الاقتصادية الخارجية .

ان البلدان النامية قد أصبحت عاملاً قوياً ، وأصبح الجميع يشعر بآثارها في جميع ميادين الأنشطة الدولية . انها تغييرات لا رجعة فيها في ميزان القوى في العالم ، ولهذا فانه من الضروري لهذه البلدان ان تشارك على قدم المساواة ، وبشكل كامل ، مع البلدان المتقدمة في صياغة وتنفيذ جميع القرارات التي تهتم المجتمع الدولي .

ومنذ بضع سنوات ، فان الجمعية العامة قد اعتمدت ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول ، والذي يعلن ان الهدف الاساسي هو تعزيز اقامة نظام اقتصادي دولي جديد يقوم على الانصاف والمساواة في السيادة والتكافل والمصالح المشتركة والتعاون فيما بين جميع الدول دون تمييز من حيث النظم الاجتماعية والاقتصادية . وتحقيقاً لهذه الغاية ، فقد كان من الضروري للعلاقات الاقتصادية الدولية أن تكون أكثر رشداً وأكثر انصافاً ، وبالتالي فانه لا بد من تطوير الاقتصاد العالمي واحداث تغييرات هيكلية فيه ، وخلق ظروف تمكن من التوسع في التجارة وتكثيف التعاون الاقتصادي فيما بين الدول جميعها ، وكذا تعزيز الاستقلال الاقتصادي للبلدان النامية ، فضلاً عن انشاء وتعزيز العلاقات الاقتصادية الدولية آخذين في الاعتبار الفروق المعترف بها في مجالات التنمية في البلدان النامية وحاجاتها المحددة في هذا الصدد .

ان الجهود العالمية الرامية الى تغيير الاقتصاد العالمي لا تزال تقصر كثيراً عن تحقيق ما ترمي اليه . ان المحافل المختلفة التي تبحث البنود المتعلقة بالاقتصاد العالمي ، لم تسجل حتى الان أي تقدم ملموس .

ان حكومة غواتيمالا سوف تواصل بشكل بناء التعاون في مختلف المحافل التي تعمل من أجل التوصل الى حلول عالمية من خلال المفاوضات والمواقف المتناسقة ، حتى يمكن لنا في جميع الاجهزة

القائمة أو التي قد تنشأ ، ان نحقق للاقتصاديات النامية معاملة طيبة . وفي الوقت نفسه فاننا ندعو الى فتح الاسواق ، بما في ذلك تصحيح السياسات التي تقوم على الحماية والتي تنتهجها البلدان المتقدمة ، فضلا عن توسيع نطاق الافضليات التي تعطى للبلدان النامية وتعميقها ، بالاضافة الى ازالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تضر بهذه البلدان النامية ، وكذلك ضرورة العمل على التوسع المتوازن للاقتصاد العالمي .

وفي الشهر الماضي وفي بيونس ايرس ، فقد انعقد مؤتمر الامم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، والذي يهدف الى خلق هيكل للروابط المتعددة الاطراف فيما بين تلك البلدان ، فضلا عن ايجاد أجهزة للتعاون الحقيقي والربط بين بلدان العالم النامي . ومن الواضح انه من أجل تعزيز عملية التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، فانه سوف يكون من الضروري احداث تغييرات في مضمون التعاون التقني التقليدي وتدفعه . وايماننا بأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية يجب ألا يعفي البلدان الصناعية من الوفاء بمسؤولياتها تجاه تلك البلدان النامية ، فانه يجب أيضا على هذه البلدان الصناعية أن تزيد بشكل كبير من اسهامها في التنمية وفي تحقيق تغييرات هيكلية في النظام الدولي .

ان حكومة بلادي ترى انه توجد لدى البلدان النامية في مختلف المجالات ، معارف فنية وخبرات وقدرات متنوعة وعريضة ، يمكن أن تخدم التنمية ، فضلا عن ذلك فان المؤسسات الوطنية في البلدان النامية يجب تشجيعها على تحقيق هذا العون الذاتي ، فضلا عن الادراك الكامل للطاقت ، وهذا أمر ضروري لنجاح التعاون التقني فيما بين تلك البلدان النامية .

ان غواتيمالا تود أن تؤكد الدور البعيد المدى الذي يمكن أن تلعبه الجهود الاقليمية بل والذي يجب أن تلعبه تلك الجهود في مجال التعاون التقني داخل الاقليم ، ومع الاقاليم النامية الاخرى .

ان امريكا اللاتينية في مرحلة وسط من التنمية ، ولها سمات خاصة في هذا الصدد ، لان مؤشراتها الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية ومعدلات النمو الاقتصادي في بلادها تسجل عادة معدلات أعلى من متوسط ما تسجله البلدان النامية الاخرى .

ان منطقة امريكا اللاتينية قد حافظت على العلاقات الاقتصادية القديمة مع البلدان النامية . وفي الفترة الاخيرة وعن طريق أجهزة التكامل ، فاننا قد بدأنا القيام بأنشطة اقتصادية داخلية

في الاقاليم وفيما بين الدول المختلفة ، مما أدى الى زيادة الدعم في العلاقات مع دول القارة .

ان هذه الظروف تمكن دول امريكا اللاتينية من الاسهام في مزيد من التفاهم على الصعيد الدولي بين مختلف المناطق والاقاليم في مجال التنمية .
وان حكومة بلادي تنوى المشاركة في الجهود التي تبذل من أجل اعطاء قوة دفع للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، لاننا ندرك ان ذلك يمثل حتمية تاريخية تنجم عن حاجات وضرورات النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

ومن الواضح ان الاحوال التي تجرى على أساسها التجارة الدولية غير عادلة ، وهكذا فان اي تغيير في الهياكل يجب أن يبدأ من المعطيات الاساسية القائلة بأن أجهزة التسويق الحالية ناقصة ومشوهة . ومن أجل اعادة صياغة هياكل مستويات التجارة الدولية بشكل جذري ، فانه يجب ان يكون هناك مستوى أعلى من التخطيط على الصعيد الدولي . وان وفد فواتيمالا يعتبر أن هذه المشكلة يجب النظر اليها من منظور أوسع نطاقا من المناقشات العادية ، أي من زاوية الحصص الخاصة بالمنتجات والتعريفات الجمركية .

ومن أخطر المشاكل التي تؤثر على التجارة الدولية مشكلة التقلبات في أسعار المواد الخام والتدهور المطرد في معدلات التجارة بالنسبة الى الدول التي تنتج المواد الاولية . وبالتالي فان المطلوب هو اتخاذ تدابير ملموسة ، حتى يمكن - عندما يجرى التفاوض بشأن الاحوال الافضل للتجارة الدولية - ان تكون هناك حماية ضد التقلبات العنيفة والكثيرة الحدوث .
ومن الحقائق الاكيدة أن الهياكل الحالية للتسويق ، تجعل من المستحيل بالنسبة الى بلدان العالم الثالث ، الحصول على أسعار عادلة لصادراتها . وهكذا ، ومن بين التدابير الاخرى ، فانه من المستصوب ان ننشئ جمعيات أروابط لمنتجي المواد الاولية من أجل مواجهة التركيز الهائل الموجود في يد القوى التفاوضية للمجموعات الاخرى بالنسبة الى الطلب .

وفي هذا السياق ، فان حكومة غواتيمالا أيدت تماما عمل اللجنة الحكومية الخاصة المشتركة لبرنامج الامم المتحدة المتكامل للسلع لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) . ونحن نؤيد انشاء صندوق مشترك في اطار الاونكتاد ، ونأسف لأن مؤتمر التفاوض المعني بانشاء هذا الصندوق والذي انعقد في الامم المتحدة في السنة الماضية ، لم يستطع اتخاذ أى قرار محدد حول هذا الموضوع ، رغم عدالة هدفه ، الذى يربى الى انشاء ووضع والحفاظ على اسعار للسلع بمعدلات مجزية للمنتجين وللمستهلكين ، وخفض التقلبات الكبيرة في اسعار السلع وفي حجم التجارة وتأهيل الوصول الى الاسواق ، والامدادات ، فضلا عن توسيع عمليات تصنيع وتجهيز المواد الاولية ، وتحسين امكانيات المنافسة ، واعادة صياغة وترشيد نظم التسويق والتوزيع .

يود وفد بلادى أيضا أن يشير الى المفاوضات التجارية متعددة الاطراف التي تجرى في اطار الاتفاق العام للتعريف الجمركية (الجات) والمسألة المتعلقة باصلاح المؤسسات الدولية ، والتي تناقش مسألة تطوير التجارة العالمية . وهذا هو أحد الاساليب التي وردت في اعلان طوكيو لتحقيق التوسع المتزايد فضلا عن تحرير التجارة الدولية من أجل رخاء الانسانية ورفع مستوى البشر .

يعترف الاعلان بالمشاكل الخاصة التي تواجهها البلدان النامية فيما يتعلق بنصيبها في التجارة العالمية ، ويتضمن سلسلة من الالتزامات ترمي الى حل هذه المشاكل بادخال اصلاح ووضع اطار قانوني للتجارة العالمية حتى تكون أكثر فعالية وأكثر انصافا بالنسبة للبلدان النامية .

ان المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف ذات أهمية كبرى بالنسبة للبلدان النامية خاصة وانها تعمل على تحديث وتنقيح الاتفاق العام الخاص بالتجارة والتعريف حتى يأخذ في الاعتبار الموقف الخاص لهذه البلدان النامية باعطائها معاملة الدولة الاولى بالرعاية .

ان المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف على وشك الانتهاء ، وسوف يكون من الواضح أن البلدان الصناعية لم تقبل في مجموعها مبادئ اعلان طوكيو الخاص باعطاء معاملة أفضل للبلدان النامية .

ما تزال هناك القيود الكمية ، والرسوم الباهظة والحواجز الجمركية وغير الجمركية ، وكذلك الاتفاق حول السلع ، وهذا كله يعوق التقدم في الصادرات الامر الذى يضر بالمصالح التجارية للبلدان النامية .

وباختصار يبدو ان البلدان المتقدمة حتى الآن ليست مقتنعة بأن النمو الاقتصادي للبلدان النامية يشكل هدفا له نفس الاهمية بالنسبة لكل الاطراف المتعاقدة .

وقد شاركت حكومة بلادي بفعالية في المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف في (الجات) وسوف تواصل اسهامها ، حتى يمكن ، وعلى قدر الامكان ، اتمام العمل الخاص من أجل احداث تغيير وتحرير في التجارة وفي النظام القانوني الذي يحكمها .

ويؤيد وفد بلادي ان يشير الى مؤتمر الامم المتحدة بشأن العلم والتكنولوجيا في خدمة التنمية والمقرر عقده في العام القادم .

وخلال العقد الاول للامم المتحدة للتنمية كان يديهيا ان العلم والتكنولوجيا لم يتمكننا من تحقيق الآمال التي علقنا عليهما لتزويد البلدان النامية بوسائل تحسين ظروف معيشتها .

خلال النصف الاول من هذا العقد . كانت هناك خطة لعقد مؤتمر خاص بتطبيق العلم والتكنولوجيا لصالح المناطق الاقل حظا من النمو ولكن حتى حينما نجحنا في خلق وعي لادراك أهمية العلم والتكنولوجيا في عوامل التنمية فان الارادة السياسية لتحقيق ذلك كانت غير متواجدة .

ولهذا فان حكومة غواتيمالا تعلق أهمية كبرى على المؤتمر العالمي الذي سيعقد لبحث هذا الموضوع . ونأمل بتفاؤل في أن يخلق الاجهزة اللازمة لنقل المعرفة وتطوير التكنولوجيات المحلية وتحسين قدرات البلدان النامية لكي تطبق التكنولوجيا التي تستورها .

وفي العام الماضي فان الجمعية العامة شكلت اللجنة الخاصة بالمستوطنات البشرية حتى تساعد البلدان والاقليم على زيادة وتحسين جهودها الخاصة بحل مشكلة المستوطنات البشرية وكذلك لتشجيع مزيد من التعاون الدولي ، حتى يمكن زيادة الموارد التي تتوفر للبلدان والاقليم النامية .

ويديهيا ان هذه المشكلة تؤثر على كثير من الأمم وتقوم منظمات دولية عديدة بانشطة تتعلق بالمستوطنات البشرية .

ويلدى عضو في لجنة المستوطنات البشرية وهي تعلق أهمية كبيرة على أعمال هذه اللجنة . ونحن على استعداد للتعاون بطريقة كاملة حتى تضع هذه اللجنة الاهداف والاسويات والخطوط التوجيهية الخاصة بالبرامج الحالية . وفي ميدان المستوطنات البشرية وفقا للتوصية التي وافق عليها مؤتمر المستوطنات البشرية .

وفي اعقاب الزلزال الذي وقع في ٤ شباط/فبراير ١٩٧٦ فان مشكلة المستوطنات البشرية اكتسبت طابعا ملحا ، لذلك فان حكومة بلادي تبذل كل جهد ممكن لزيادة بناء المساكن التي تفي باحتياجات السكان التي تأثرت بتلك الكارثة .

ودون شك فان التعاون الدولي في هذا المجال هام جدا بالنسبة لبلدي في الاطار العالمي لاعادة تعمير المناطق التي دمرت من فعل ذلك الزلزل .

وفي هذا الاطار فان وفد بلادي يعتبر ان اعلان فانكوفر الخاص بالمستوطنات البشرية هو اعلان بالغ الهمية وكذلك البرامج الحالية للتعاون الدولي والتي تمثل اداة تفتح افقا جديدة لتوجيه الجهود القومية والدولية بطريقة أكثر فعالية وبقوة دافعة أكثر لحل مشكلات المستوطنات البشرية .

وقد أدركنا بطريقة ملحة مؤخرا ان البشر غير معنيين بحماية البيئة التي يعيشون فيها .

لقد شاركت بلادى في مؤتمر الامم المتحدة لشؤون البيئة ، الذى عقد في ستوكهولم في ١٩٧٢ وصدر عنه الاعلان الخاص بالبيئة . لقد أكد هذا الاعلان أن الأمم مسؤولة عن ضمان عدم تسبب أنشطتها في الاضرار بالبيئة في البلدان الأخرى ، وأن عليها أن تتعاون لوضع قانون دولي يتعلق بالتبعية والتعويض عن التلوث وغيره من الأضرار التي تصيب البيئة خارج حدودها ، كما أوضح أيضا أن السياسات الخاصة بالبيئة يجب أن تشجع وألا تؤثر تأثيرا ضارا على امكانات التنمية في البلدان النامية .

وتعلق حكومة بلادى أهمية خاصة على المسائل المتصلة بالبيئة . ولدينا لجنة على الصعيد الوطني ، للمحافظة على البيئة وتحسينها ، ولها لجان استشارية فنية .

وسوف تواصل حكومة بلادى ، وهي عضو في مجلس ادارة برنامج البيئة التابع للأمم المتحدة ، التعاون في هذا الميدان على الصعيد الدولي .

وانها لحقيقة أن بعض الأمم قد تأثرت باستمرار نهب ثرواتها الأثرية وتراثها الثقافي . وبلدى من تلك البلدان التي تأثرت من جراء ذلك ، لأن بعض الآثار التي ورثناها عن أجدادنا قد خرجت بطريقة غير مشروعة خلسة من أراضينا .

ان هذه الذخيرة من الآثار ، انما تنهدد ليللا على تاريخ وثقافة وحضارة ، مثل حضارة المايان ، والتي تعبر هذه الآثار عن استمرارها .

ونحن نعاني الآن ارتفاع تكاليف الأعمال الحفرية والتنقيب عن الآثار ، ولكن ناهبي الآثار وتجارها يستخدمون جميع الاساليب لنهب الآثار من البلدان التي توجد فيها .

ولا تزال اعادة الآثار الى البلدان التي نهبت منها تمثل مشكلات ، لم تتخذ اجراءات لحلها . ولذلك فقد اصبح من الضروري اثاره هذا الموضوع على مستوى عالمي .

وقد ناشد المدير العام لمنظمة اليونسكو مؤخرا ، الصحافة العالمية لكي تعبير الرأي العام العالمي ، وان تحرك حملات تدعو الى احترام الأعمال الادبية ، والعمل على اعادة الأعمال الفنية والقطع الأثرية الى بلدان المنشأ .

وتعتبر حكومة بلادي أن إعادة عمل فني أو إعادة تركز أشرى الى بلد ينتمي اليه ، انما يساعد البلدان على استعادة جزء من شخصيتها وتاريخها ، وفلك هو الدليل على القيم التي تمثل تاريخ العالم .

ويؤمن وفد بلادي ، بأن الامم المتحدة عن طريق احدى وكالاتها المتخصصة مثل اليونسكو ، تستطيع أن تفعل الكثير لتعبئة الضمير العالمي حتى تعاد الكنوز الاثرية الى بلدانها . وسوف تبذل حكومة بلادي كل ما تستطيع لاستعادة تراثها الأثرى ، والذي يكون تاريخنا ، ويمثل جزءاً من التراث الحاضري لشعبنا .

وسوف أتحدث الآن عن موضوع يعتبر حيويًا لبلدي ألا وهو اقليم بليز الذي احتلته المملكة المتحدة لبريطانية العظمى وايرلندا الشمالية ، بطريقة غير مشروعة .

ورغم أن ممثلين عديدين لبلدي في مناسبات مختلفة قد أوضحوا الحجج الأدبية والسياسية والجغرافية والتاريخية التي تبرر طلب حكومة غواتيمالا بحقها في إقليم بليز ، فان وزير خارجيية غواتيمالا قد أشار مرة أخرى ، وبصفة خاصة الى خلفية هذه المشكلة . وفي ذات الوقت ، أود أن أصر مرة أخرى على القول بأن قضية بليز لا يمكن أن تحل عن طريق عملية تصفية الاستعمار العادية ، لان هذه القضية تتعلق باقليم يتصل بحق يرجع الى قرن من الزمان . ولذلك فان منظمة الدول الأمريكية قد استبعدت هذا النزاع من اطار جهاز حل النزاعات بها . وأود ان أوكد من جديد ، ان الأمم المتحدة لا تملك ولاية التدخل في نزاع يخضع لاجراءات التفاوض المباشر بين دولتين ذاتي سيادة ، وهما غواتيمالا والمملكة المتحدة . ولذلك وحيث ان النزاع خاضع لاجراءات قانونية واردة في ميثاق الأمم المتحدة نفسه ، فليس من الملائم أن تملّي الجمعية العامة خطوطا توجيهية لايجاد حل سياسي له .

ومن الحيوي أيضا لوفد بلادي ان يوضح العديد من المزاعم المشوهة لحقيقة هذه المشكلة ، لأن بعض الوفود — في الأعوام السابقة — أظهرت غواتيمالا على أنها أمة ذات نوايا وأهداف توسعية . وتقدمت وفود أخرى بنظرية تقول ، ان مطالبة غواتيمالا باقليم بليز ، رغم انها مطالبة مشروعة ، الا انها تخضع لمبادئ لا تزال موضع النقاش في مجال القانون الدولي ، وتبذل محاولات لاعطاء الأفضلية لهذا القانون الدولي على بعض الحقوق المحددة ، كما تبذل محاولات أيضا لقصّر

الموضوع على التعويضات ، ويتحدث ذلك كما لو أن الحقوق المشروعة لبلد في أراضيه يمكن ان تخضع لتعويض مادي أو مالي .

ومنذ اكتشاف العالم الجديد وخلال القرون الثلاثة للاستعمار الاسباني ، فان ممتلكاته في أمريكا قد تعرضت دائما لهجوم الدول الأوروبية الأخرى ، احيانا في شكل أعمال حربية سافرة ، و احيانا أخرى في شكل قرصنة . ان مثل تلك العمليات قد حولت أراضي أمريكا ، وخاصة منطقة البحر الكاريبي الى أرض للقنص .

ومن هنا فقد نبتت جذور الوجود البريطاني على سواحل غواتيمالا ، ان وجد بعض البحارة أنه من الايسر لهم أن يكرسوا أنفسهم لقطع الأخشاب بصورة غير قانونية ، ولذا فقد عزفوا عن مخاطرة القنص واستقروا في منطقة بليز . لقد كانت هذه العمليات السرية موضع حماية من مسافات بعيدة وذلك بسبب التشكيل الخاص لسواحل المنطقة المتعرجة والمكونة من الصخور والمرجان الى جانب مياهها الضحلة وجزيراتها الصغيرة التي تجعل منها مخبأ جيدا .

ان اسبانيا وحكامها في امريكا قد حاولوا دائما أن يستبعدوا المتدخلين الناهبين ولكن هذه الامة التي استنزفت بواسطة حروب متعاقبة اضطرت الى العثور على موقف منطقي عن طريق معاهدتي سلام لعام ١٧٨٣ وعام ١٧٨٦ وخولت بمقتضاها وجود رعايا بريطانيين في تلك المنطقة ، ولكن بهدف قطع الاخشاب فقط في منطقة مسحدودة واضحة المعالم مع حظر اقامة مستوطنات دائمة . ومع اعتراف بريطانيا الواضح بأن السيادة على المنطقة الممنوحة لاستخدامات محدودة تنتمي لأسبانيا . وقيل الكثير عن معارك وعن حروب . ولكن هذه أساطير تدور حول مؤامرات بعض المجموعات السياسية في بليز والتي حاولت حرمان غواتيمالا من جزء من أراضيها .

وعند اعلان الاستقلال في عام ١٨٢١ ، في اطار مملكة غواتيمالا القديمة ومع انشاء الاقاليم المتحدة لأمريكا الوسطى وبموجب المبدأ القانوني حق الحيازة ، الذي تم الاعتراف به عالميا باعتباره يحدد الحدود في أمريكا الإسبانية . وقد خلفوا اسبانيا في منطقة اسموس عن طريق المستوطنات . وتم احتلال سواحل أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي بحراس الامبريالية البريطانية ، بليز في غواتيمالا ، وجزر باهيا في هندوراس وموسكيتيا ، ومصب نهر سان جوان في نيكاراغوا ، كانت كل المحاولات البريطانية ترمي الى تحويل أمريكا الوسطى الى مستعمرات أخرى . وان سكان أمريكا الوسطى طردوا الغزاة بالتدريج ، أحيانا بوسائل دبلوماسية وأحيانا باستخدام القوة ، التي حد أننا وصلنا الى أن تكون بليز آخر مظاهر الوجود البريطاني في أمريكا الوسطى .

ان غواتيمالا منذ استقلالها بدأت تعاني من معاناة مواطني بليز وستواصل المحاربة بلا كلل من أجل استعادة المنطقة . ان سلطات ما يسمى بخليج بليز تهدد غواتيمالا ليس فقط لمحاولة ذلك البلد استعادة أراضيها ، ولكن لان قوانين غواتيمالا تحترم أي انسان يدخل أراضيها باعتباره رجلا حرا . ولهذا ، فان العبيد الذين جيء بهم الى بليز معظمهم جاءوا من ترينيداد وتوباغو وقد وجدوا حماية وملجأ لهم في غواتيمالا ، في حين أن البريطانيين عالموهم كهاريين من العدالة . وفي غواتيمالا كانوا احرارا حيث استعادوا حقهم في أن يعاملوا كأحرار . وقد أثار هذا اجراءات غاضبة ، وأعمال ارهاب من جانب القوات البحرية البريطانية والتي طالبت بتعويض . ولم تقبل غواتيمالا أيا من هذه الطلبات .

ونضيف الى هذا حقيقة خطيرة وهي استغلال الاراضي بطريقة غير مشروعة . ولم يكتف البريطانيون باستغلال واحتلال المنطقة التي حددت لاستعمال معين بموجب المعاهدتين اللتين

عقدتا مع أسبانيا ، ولكنهم تسلكوا بقوة السلاح وتحت حماية قوتهم العظمى الى مناطق جديدة في أراضي غواتيمالا . فمن خلال شرق بليز دخلوا الى البتين وفي الجنوب وصلوا الى نهر ساراتون . ان سكان غواتيمالا وغالبيتهم من مجموعة الككشيز والموبانيز طردوا وعوملوا كعبيد . وحتى اليوم نجد بقايا مثل هذه المعاملة في بليز حيث نجد أن مجموعات من السكان الاصليين يضطرون الى العيش في مناطق محدودة معزولة .

وان الاجراءات الديمقراطية التي قامت بها غواتيمالا - وهي دولة حديثة ضعيفة - من أجل استعادة بعض أراضيها المحتلة ولتفادي أى حرمان جديد أو عدوان ، نظرت اليها المملكة المتحدة بكل ازدراء . ان محفوظاتنا الديبلوماسية مليئة بالقصص والتسجيلات الخاصة بالاهانات والازدراءات التي عاناها بمعوثونا .

وفي أواسط القرن الماضي فان الولايات المتحدة الامريكية بدأت تتربع منزلة الدولة العظمى وتمد نظرها الى البرزخ الموجود في امريكا الوسطى . ان عملية النقل من والى مناجم الذهب في كاليفورنيا كانت تتم عن طريق نيكاراغوا . ان امكانية حفر قناة في أحد اجزاء امريكا الوسطى وقد أثار سخطا كبيرا بين الولايات المتحدة وبين بريطانيا العظمى ، كل منهما حارب من أجل احتكار استغلالنا . وفي عام ١٨٥٠ تم حل المشكلة بابرام معاهدة كلايتون بولوار وبمقتضاها فان انجلترا والولايات المتحدة تعهدتا بعدم امتلاك أو حيازة مستعمرات في امريكا الوسطى واتفقا على ان أية قناة تنشأ يجب أن تكون قناة محايدة مفتوحة للملاحة للجميع . وان هذه الوثيقة بالنسبة لسدول امريكا الوسطى أدت الى انسحاب بريطانيا العظمى من مناطق احتلتها في امريكا الوسطى والسي الاختفاء التدريجي لمملكة موسكيتيا التي ابتدعتها انجلترا على ساحل الاطلسي لنيكاراغوا . واضطررنا الى التوقيع على اتفاقية عام ١٨٥٩ ولا يعتبر هذا فقط انتهاكا لاتفاقية كلايتون بولوار . ولكنهما مثال صارخ لاتفاقية طرفين غير متساويين في القوة . وقبلت غواتيمالا التخلي عن منطقة تحت ستار اتفاقية على الحدود كطريقة وحيدة لاحتواء التقدم البريطاني لاننا كنا نجد سواحلنا على البحر الكاريبي تختفي . ومع ذلك ، فان هذه الاتفاقية تضمنت نصا يتعلق بالتعويض ينص على التزام بريطانيا ببناء طريق سريع على سواحل غواتيمالا . وكنا نأمل عقد اتفاقية " جنتلمان " مع بريطانيا العظمى ، ووضعنا ثقلنا من أجل أن تفي بالتزاماتها . وان المملكة المتحدة رفضت بعناد احترام الفقرة الخاصة بالتعويض التي التزمت بها .

واتخذنا اجراءات وتقدمنا بطلبات مرارا وتكرارا للحكومة البريطانية حتى تحترم الالتزامات التي قطعناها على نفسها وتم الاتفاق عليها . ولكن كل هذه الجهود كانت عقيمة . وعلى العكس من هذا ، فان بريطانيا العظمى أعلنت أنها تمتلك المنطقة التي احتلتها والتي كانت تعمل فيها وفقا لمعاهدات مع اسبانيا . وعلاوة على ذلك ادعت لنفسها الحق في مناطق اقتطعتها من جمهورية غواتيمالا .

ان تراكم هذه الظروف دعا بلدي الى أن تعلن ان اتفاقية عام ١٨٥٩ أصبحت منتهية لعدم احترام أحد الاطراف لها . ولم يكن لنا من خيار ، حيث اضطررنا الى ان نتوصل الى هذه النتيجة وهي انه اذا كان شرط التعويض ليس له من أثر بالنسبة لبريطانيا العظمى فان الشرط الخاص بالحدود ليس له من أثر بالنسبة لغواتيمالا . وهكذا اعتبرت الاتفاقية منتهية . ان هذا قد مكن غواتيمالا من أن تبقى على حقها في المطالبة باستعادة الاراضي التي اغتصبت منها .

ومع ذلك فان حكومة غواتيمالا كانت على استعداد دائما لحل المسألة بأفضل طريقة ممكنة ، ولهذا فقد تقدمنا بعدة اقتراحات ولكن كانت تصطدم دائما بحائط عدم المرونة أو المناورات من جانب بريطانيا ، وبعد محاولات من أجل تسوية مباشرة اقترح التحكيم لكن لندن لم توافق على المرشح للتحكيم . ثم كان هناك اقتراح باحالة القضية الى محكمة العدل الدولية ولكن المملكة المتحدة اصرت على أن تنظر هذه المحكمة الى هذه القضية وفقا لرأيها ، وليس وفقا لما كانت تريده غواتيمالا وهو أن تجعل من الممكن للقضاة أن يتعرفوا على الظروف التاريخية والقانونية والمعنوية التي كانت حاسمة بالنسبة لهذه القضية . وبعد مبادرات دبلوماسية عديدة ، تم الاتفاق على أن تكون هناك وساطة من الولايات المتحدة الأمريكية ، ومرة أخرى رفضت بريطانيا هذا وهذه المرة كان اعتراضها على اقتراحات الوسيط . وأخيرا ومنذ ثلاث سنوات مضت فاننا ملتزمون بالدخول في مفاوضات مباشرة ، وفقا للمادة ٣٣ من ميثاق الامم المتحدة ، ونحن نؤمن اننا سنتمكن قريبا بهذه الوسيلة من الوصول الى تسوية نهائية . ومن الطبيعي وبمجرد اختفاء عوامل التدخل التي تجعل الموقف مضطربا ، وطالما ان الطرف الثاني لم يتخذ عن روح الوفاق يمكن أن تحل المشكلة عن طريق اتخاذ مواقف تقوم على التفاهم والمرونة .

لقد عرضت بايجاز الخلفية التاريخية للنزاع على الاراضي ، وأراضي بليزهي جزأ لا يتجزأ من التراب الوطني لغواتيمالا . كل هذا يدفني الى أن أرفض بطريقة قاطعة أي ايعاء أو أي زعم بأن لدى بلادى أية نوايا استعمارية أو توسعیه . وكما قال بحق بعض السادة المندوبين في هذا المحفل فان غواتيمالا ليس لها سجل استعماري وكل ما ترغب فيه هو أن تستعيد جزأ من اراضيها ينتمي اليها وفقا لصكوك قانونية لا يمكن الشك فيها وحقائق تاريخية واجتماعية .

وغواتيمالا كانت من بين البلدان ال ٨٩ التي صوتت لصالح القرار التاريخي ١٥١٤ (٥-١٥) الخاص باعلان منح الاستقلال للشعوب والبلدان المستعمرة . وحينما فعلت ذلك فقد سجلنا ، بطريقة قاطعة ، ان هذا الاعلان وفقا للفقرة السادسة لا ينطبق على النزاع في بليز لأنه يقول بطريقة جلية أن :

"أية محاولة لكسر الوحدة الوطنية جزئيا أو كليا لا تتماشى مع مقاصد وأغراض ميثاق

الأمم المتحدة " .

وفي اجتماع الجمعية العامة في ١٤ من كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ فان السيد بالار من اندونيسيا شرح ان وفده كان من بين الوفود التي اقترحت الفقرة ٦ - التي اقيست منها لتوى - ويعتبر أن الموقف في الاقليم الذي كان في رأى غواتيمالا قد تم اخذه في الاعتبار في الفقرة ٦ (10 . A/PV.947,para) وفي هذا الوقت زعمت اندونيسيا بحقها على ايربان الغربية ، التي اعتبرتها جزءا لا يتجزأ من اراضيها ، والتي استعادتها فيما بعد .

ومن الملائم أن أذكر ان جيب "جوا" كان يدخل في سيادة الهند التي اعتبرته جزءا لا يتجزأ من وحدتها الترابية .

وليس هناك شك في أن مبدأ تقرير المصير لا يمكن أن يطبق الى درجة تقطيع أوصال دولة عضو ؛ ان هذا يتنافى مع الحق الأساسي في وجود الدولة ووحدة وسلامة ترابها .

ومن البديهي ، أنه بالنسبة للقرارات التي تمت الموافقة عليها في الجمعية العامة في السنوات ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ و ١٩٧٧ فيما يتعلق بحالة بليز فان كثيرا من الوفود قد أيدتها مدفوعة بمشاعر عميقة الجذور لانها كانت تمثل شعوبا أراقت دماءها لكي تتحرر من الاستعمار .

وتود حكومة بلادي ان تتأشد السادة الأعضاء الحاضرين هنا أن يفكروا بجدية في مشكلة بليز وأن يدركوا أن بلادي لا تعترف بأية صلة أو رابطة أساسية بالنسبة لأية قرارات تزيد وتخرج عن صلاحية أي جهاز سياسي مثل الجمعية العامة .

ان السادة الممثلين الموجودين هنا يجب أن يمعنوا الفكر في تخطيطات السلطة الاستعمارية التي يتضح انها تؤيد حركات تهدف الى التعجيل باعلان استقلال بليز ، وتتعارض مع الاجراءات التي أعلنتها نفس السلطة باعتبارها مشروعة وقابلة للبقاء من أجل تحقيق هذا الهدف . وفي هذا الصدد يجب علي أن أؤكد ، من جديد ، أن غواتيمالا ، بطريقة واضحة ومحددة وقاطعة ، تعارض منح الاستقلال من جانب واحد لبليز وكذلك أي اجراء من شأنه ان يحول الوضع في بليز على غير علم من غواتيمالا ؛ ونحن نعارض ايضا أية محاولة لكسرا لطار المفاوضات بين غواتيمالا وبين بريطانيا العظمى باشتراك حكومة وشعب بليز من أجل تسوية النزاع على الأراضي .

وفي هذا المقام فانه من الملائم أن اذكر بما قاله ممثل الكونغو (ليوبولد فيل) في اللجنة الرابعة لهذه الجمعية منذ اكثر من ١٥ عاما مضت :

" يبدو أن آخر بدعة بين الاستعماريين هو أن الاستعمار يختفي بأي ثمن حتى لو كان ذلك باسكات صوت الضمير . ولكننا يجب أن نكون متيقظين ولا نسمح لأنفسنا أن نخدع بالسماسة الذين يزعمون النوايا الحسنة " .

ان رئيس دولة غانا قال في نفس الجمعية في عام ١٩٦٠ :

" لقد دفعني شيء ما الى أن أخطر البلدان الافريقية بأن ترقب ما أسسيتها " موقف استقلال عميل " أو استقلالاً زائفاً تدعو اليه الدول الاستعمارية وغرضها المستتر هو تحويل البلدان المحررة الى " عملاء للاستعمار " وتحقيق السيطرة عليها بطرق أخرى خلاف الطريقة السياسية " . (A/PV.869, para. 15)

وأود أن أسأل هذه الجمعية ما اذا كانت هناك أية حكومة تحترم حق تقرير المصير ، على استعداد لقبول زعم قبيلة أو مجموعة عرقية أو اقلية تسعى الى أن تحتفي وراء هذا المبدأ وتريد أن تقطع جزءاً كبيراً من أراضي غواتيمالا باعتباره امتداداً اقليمياً لارضيتها ، على أساس تفسير لمبدأ تقرير المصير على هواها .

لقد أظهرت غواتيمالا رغبتها في حل هذه المشكلة عن طريق المفاوضات، وحتى تتوصل الى ترتيبات عادلة ومنصفة بالنسبة الى حقها التاريخي في هذه الاراضي ، والذي يرجع الى أكثر من قرن من الزمان . اننا نؤيد الجهود السلمية لتسوية المنازعات ، وفقا للقانون الدولي . ولهذا ، فقد دخلنا في مفاوضات ومحادثات ، لم تنقطع ، مع حكومة بريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لتسوية هذا النزاع .

وبهذه الروح ، فان حكومة غواتيمالا على استعداد لمواصلة هذه المفاوضات حتى نتوصل الى حل سلمي مشرف ومنصف لهذا النزاع ، دون النيل من حقوق غواتيمالا ، آخذين في الاعتبار المصالح الحيوية لشعب بلجيكا .

ونحن - أهل غواتيمالا - على استعداد لتقديم أية ضمانات لشعب بلجيكا ، الذي سيجد بيننا دائما رغبة أخوية للوصول الى تعايش مثمر بنا* . لقد ربط بيننا المصير ، لدعم روابطنا الاخوية ، والقيام بتنمية مشتركة ، والتغلب على أية صعاب قد تعترض طريقنا . ومهما كانت عوامل الفرقة بيننا ، فان ارادتنا ، من أجل التفاهم المتبادل ، سوف تصبح أكثر قوة وأكثر عزيمة .

انني أود أن أعبر عن أمل حكومة بلدي في أن يكون عمل الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة متوجا بنتائج ناجحة ، تتمشى مع آماني جميع شعوب العالم . وأرى أنه ينبغي على الامم المتحدة أن تركز أفضل جهودها للمحافظة على الروح الدولية الجديدة ، حتى نبني عهدا جديدا من التضامن والتعاون لصالح شعوبنا .

السيد نياس (السنغال) (الكلمة بالفرنسية) : سيدى الرئيس ، بما أنني

أتحدث للمرة الاولى أمام هذه الجمعية الموقرة ، فانه يسعدني أن أقدم لكم أولا أحر تهاني وفد السنغال لانتخابكم الرافع رئيسا للدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة للامم المتحدة . ان هذا الانتخاب يعد دليلا بالفا على ثقة زملائكم فيكم ، وعلى تقديركم العظيم لكم ، فضلا عن أنه يعتبر اشادة جديرة ببلدكم . وأود أن أؤكد لكم أن وفد بلدي - كما فعل دائما - سوف يقدم لكم كل عون للنهوض بمسؤولياتكم السامية .

واسمحوا لي كذلك أن أوجه التهنئة - باسم بلدي - الى نواب الرئيس ومقرر هذه الجمعية الموقرة . كذلك ، يود وفد بلادي أن يوجه الشكر الخالص الى سلفكم ، رئيس الجمعية العامة السابق ، السيد لازار موسىوف ، الذي استطاع ، بفضل مهارته كدبلوماسي وسياسي محنك ، أن يدير بنجاح أعمال الدورة الثانية والثلاثين العادية ، وأعمال الدورات الاستثنائية المكرسة للبنان وناميبيا ونزع السلاح .

كذلك أود أن أقدم التهنئة - باسم بلدي ورئيسه - الى السيد كورت فالدهايم ، الامين العام ، الذي استطعنا ، بفضل خبرته وحكمته ومعرفته الممتازة بالعلاقات الدولية ، أن نتجنب الكثير من المصاعب القائمة في طريق الحياة الدولية المعاصرة .

ان البشرية - كما قيل مرارا في هذا المحفل الموقر - تمر بمرحلة دقيقة من تاريخها ، وتتساءل بقلق عن مصيرها . ان التقدم العلمي والتقني والتكنولوجي ، الذي كان يمكن ، بل وكان يجب أن يؤدي الى تحرير البشرية ، أصبح على العكس من ذلك يهددها ، مع الأسف ، بالفناء . كذلك ، فانه بفضل التقدم الهائل في وسائل الاتصال بجميع أشكالها ، أصبح هذا العالم بحق ، عالما واحدا ، في وقت يهدد بحدوث الطامة الكبرى ، نتيجة للسيطرة على الذرة وتكدس أسلحة الدمار الشامل ، بشكل لم يسبق له مثيل .

والحقيقة المرة هي أن التقدم العلمي والتقني والتكنولوجي ، الذي أشرت اليه الآن ، لم يواكبه - مع الاسف - أي تقدم مماثل في الميدان الاخلاقي . فمن المؤكد أن الانسان أصبح اليوم سيدا ومالكا للطبيعة . ولكن ، كيانه الداخلي ، في أبعاده النفسية والذهنية والفكرية وفي غرائزه ، ظل كما هو في جوهره ، بحيث أن انسان عالم اليوم لا يختلف كثيرا - من هذه الناحية - عن انسان العصور الاولى .

ورغم ذلك ، يجب ألا يكون هذا مدعاة للتشاؤم أو اليأس ، لأننا نعرف أن مسؤوليات الساسة والدبلوماسيين والعلماء اليوم ، هي مسؤوليات حقيقية تجعلهم يدركون طبيعة الجهود المطلوبة منهم لضمان خلاص البشرية ، ذلك الخلاص الذي تتطلع اليه شعوب العالم قاطبة . ان مصير الجنس البشري يتوقف عليهم الى درجة كبيرة ، وعلى قدرة الامم المتحدة في العمل بنجاح في بحثها الدائب من أجل ايجاد حلول عادلة للمشاكل الاقتصادية والثقافية الخطيرة التي يواجهها عالمنا .

ان هذه القدرة على العمل تتوقف بدورها على ارادة الدول ، وبصفة خاصة ، ارادة الدول الكبرى ، التي يجب ألا ننسى أبدا أنها هي المؤسسة لمنظمتنا ، ولكن عملها الايجابي لصالح السلم والأمن الدوليين كثيرا ما تعوقه ، أو تبطئه ، أنانية الدولتين العظميين ونظرتهم الضيقة لما يجب أن يكون عليه أنهما الاقتصادى والعسكرى أو - وهو أمر مؤسف وأكثر خطورة - بسبب صراعهما من أجل الهيمنة واكتساب مناطق تفوز جديدة أو الابقاء على المبادئ القديمة . وبمعنى آخر ، في التحليل النهائي ، انتهاج سياسة ليست موجهة الى البحث عن حلول دائمة للمشاكل الاقتصادية والسياسية العديدة في عصرنا .

ان هذه المشاكل التي لم تحل بعد ، انما تؤدي بدورها الى تفاقم التوترات بين الدول الكبرى ، مما يعرض البشرية لخطر حرب نووية شريرة عن طريق لعبة المصالح والتحالفات . ومن بين تلك المشاكل التي لم تحل ، أود أن أشير - نيابة عن بلدى - الى الموقف في الجنوب الافريقي ، والى الموقف في الشرق الاوسط ، وفي قبرص . وأود أيضا - بطبيعة الحال - أن أتحدث عن نزع السلاح ، وعن النظام الاقتصادى الدولى الجديد .

ففي الجنوب الافريقي ، كما تعلمون ، فان الموقف في ناميبيا ، وفي جنوب افريقيا نفسها ، وفي زمبابوى يبحث على اهتمام حكومتي به كل الاهتمام .
 ففيما يتعلق بنا ميبيا على وجه التخصيص ، فان الحكومة السنغالية قد أتاحت لها الفرصة -
 أثناء الاجتماعات الاخيرة لمجلس الأمن المخصصة لدراسة مشكلة هذا البلد - لكي تعبر عن رأيها
 عن الطريقة التي تتطور بها هذه المشكلة ، دون أن نخفي قلقنا ازاء المستقبل .
 ان السنغال ، كما تعرفون ، قد رحبت باتفاق لواندا الذي كان نتيجة جهود طويلة ،
 استهدفت ايجاد حل لموقف طالما شجبه المجتمع الدولي في مناسبات عديدة من فوق هذه المنصة .
 اننا نعترف بالطابع غير الكامل لاتفاق لواندا ، الذي كان ثمرة حل توفيقى . بيد أن هذا الحل
 التوفيقى يجب أن يكون حلا ديناميكيا يؤدي الى الاستقلال التام لنا ميبيا ، دون استقطاع أى جزء
 من أراضيها .

واليوم ، ويفضل الدول الغربية الخمس الأعضاء في مجموعة اتصال الامم المتحدة ، والتي
 أوجه اليها التحية على روح المبادرة من أجل الخروج بمشكلة ناميبيا من مأزقها ، فان المبادرة الآن
 في يد هيئة الأمم المتحدة ، مما يدعونا الى الشعور بأمل مشروع . ان الأمم المتحدة يجب أن
 تدرك ان الثقة بها - مرة ثانية - انما تتوقف على مسألة ناميبيا ، وان رأى العام العالمى يتابع
 باهتمام النتيجة التي ستلقاها مختلف القرارات التي اتخذها مجلس الأمن بخصوص هذه المسألة
 الهامة .

ان مطالب منظمة شعب جنوب غرب افريقيا (سوابو) ، التي تؤيدها والتي نعتبرها المشمل
 الوحيد الحقيقى لشعب ناميبيا ، انما تتماشى مع المنطق ومبدأ السلامة الاقليمية ، لأنه من الواضح
 اننا اذا استقطعنا خليج والفيش من ناميبيا فان هذا البلد لن يصبح قادرا على البقاء . وانه رغم
 الجهود التي بذلها المجتمع الدولي ، فان هذا البلد سوف يحكم عليه بالاختناق .

ولكي يستطيع شعب ناميبيا أن يعبر بحرية عن وجهة نظره ، فلا بد من توافر ظروف الأمن
 اللازمة له . وفي هذا الصدد ، وكما ذكر مثلنا الخاص خلال الاجتماع الاخير الذى عقده مجلس
 الأمن بشأن مشكلة ناميبيا ، فان منظمة الامم المتحدة يجب أن تبرهن على قدرتها على النهوض
 - مرة أخرى - بالوظائف الهامة والمعقدة ، لمساعدة ناميبيا على تنظيم عملية الانتخابات ، وعلى

الحصول على الاستقلال والسيادة الدولية . ولكن الانتخابات الحرة لا يمكن ان تجرى في ظل جو من الاضطهاد ، ولا في جو من الارهاب وعدم الطمأنينة . ان المجتمع الدولي يجب أن يصر على توفير جميع الوسائل التي تكفل احترام النظام والقانون ، وضمان الأمن العام لهذا الاقليم . وفي هذا الصدد ، فاننا نؤيد التدابير المزمع اتخاذها من قبل منظمنا ، لتنظيم انتخابات ديمقراطية في هذا البلد . ولهذا السبب ، فاننا ندين ، رسميا ، قرار جنوب افريقيا بسبق الأحداث ، وذلك بمحاولتها تنظيم انتخابات مزعومة .

وفيما يتعلق بجنوب افريقيا ذاتها ، فان الامم المتحدة أكدت مرارا شرعية كفاح غالبية سكان هذا البلد من أجل اقامة مجتمع لا يحكمه نظام الفصل العنصرى ، بل مجتمع يسير في العمل قدما على أساس المساواة التامة بين جميع مواطنيه ، وذلك في اطار العدالة والأمن والحريية والتضامن .

ان المؤتمر العالمي للكفاح ضد الفصل العنصرى ، والذي عقد في لاغوس عاصمة نيجيريا في آب/أغسطس ١٩٧٧ ، أظهر أن المجتمع الدولي قد وافق بالاجماع على معارضة سياسة الفصل العنصرى . وفي هذا الصدد ، فان الاتفاقية الدولية المعنية بالقضاء على جريمة الفصل العنصرى والمعاقبة عليها ، قد دخلت حيز التنفيذ إثر الأحداث المؤلمة التي جرت في سويتو ، بعد أن صدقت عليها اكثر من أربعين دولة . وفي تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٧ ، فان مجلس الأمن ، بقرار لم يسبق له مثيل ، قرر حظر توريد الاسلحة لجنوب افريقيا وفقا للفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة . ان هذه الفرصة تسمح لي بأن أشيد اشادة ضرورية باللجنة الخاصة المعنية بمناهضة الفصل العنصرى ، وذلك على الدور الممتاز الذى أدته في هذه الحملة الدولية لمكافحة هذه الآفة . وللأسف ، فان حكومة جنوب افريقيا تتجاهل ، أو يبدو أنها تتجاهل النداءات الجديدة التي وجهها المجتمع الدولي ، وتواصل سياساتها القائمة على خلق عدد من المعازل الجديدة ، كما انها تكثف من تدابير القمع . فقد تعددت حالات القبض والسجن والاعتقال والتعذيب ، وجرت محاكمات كثيرة خلال الشهور الأخيرة ، وهي جميعها دليل على أن التوترات والصراعات سوف تزداد في هذا البلد ما لم تطبق القرارات التي اتخذها المجتمع الدولي ، ويتأكد التضامن بين غالبية شعب هذا البلد . وكذلك فانه من الضروري أن تحصر جميع الدول على تطبيق قرارات الامم المتحدة ذات الصلة ، وهي القرارات التي اعتمدت في اطار مناهضة الفصل العنصرى .

ان مجلس الأمن - وفقا لقراره - يجب ان يسهر على ضرورة وقف جميع صور التعاون العسكري مع الحكم العنصرى في بريتوريا . ووفقا للقرار الذى اتخذته حركة عدم الانحياز ، خلال مؤتمرها الذى عقد في بلنراد ، فان بلدى يوجه نداء الى مجلس الأمن لكي تفرض عقوبات اقتصادية على جنوب افريقيا . ان الجمعية العامة ، خلال دورتها الثانية والثلاثين كما تتذكرون ، قد اعتمدت قرارا بهذا المعنى ، وهو قرار تؤيده السنغال بشدة .

كذلك فان المؤتمر الدولى لمكافحة العنصرية والتمييز العنصرى ، قد وضع برنامجا للعمل من أجل اشاعة العدالة والمساواة واحترام كرامة الانسان في جنوب افريقيا . ونحن نرحب بالنتائج الملموسة التى حققها هذا المؤتمر . ومن المناسب في هذا المقام ، أن نأمل لبرنامج العمل الذى تم اعتماده ، ان يؤدى الى تقدم ملحوظ في طريق كفاح الشعوب المطلعة الى السلام والعدالة ، لكي ينتصر السلام في هذا الجزء من العالم ، وتعود الحرية الى شعوبه .

ان الفصل العنصرى والتمييز العنصرى يعتبران حقيقة ، وصمة في ضمير الانسان واهانة لكرامة جميع الشعوب ، ومن ثم فان القضاء عليهما يعتبر اجراء لازما من أجل اقامة السلام والأمن الدولى .

وفيما يتعلق بزيمبابوى ، فان موقف السنغال مماثل للموقف الذى اتخذته افريقيا الحرة خلال مؤتمر القمة الأخير الذى عقد في الخرطوم ، وهو الموقف الذى أعادت تأكيده حركة عدم الانحياز خلال اجتماعها في بلنراد . ولذلك فان بلدى ترفض وتشجب ، دون تحفظ ، التسوية الداخلية المزعومة في زيمبابوى . ان الاتفاق ، الذى عقد في ٣ اذار/مارس في سالزبورى ، هو مناورة يائسة لنظام ايان سميث المتدهور من أجل تعزيز القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية للأقلية العنصرية ، ومن أجل اضافة صفة سياسية مظهرية على عناصر التثليل ، الى حد ما ، التى كانت طرفا فى الاتفاق المذكور .

ان بلدى يؤيد الحق الثابت لزيمبابوى في ممارسة حق تقرير المصير والحصول على الاستقلال الحقيقى ، كما انه يؤيد الكفاح الشرعى الذى يقوم به المناضلون من أجل الحرية . ان هذا الكفاح النبيل نؤيده ، لأنه كفاح يجرى باسم الانسان ، ومن أجل كرامة الانسان . وفي هذا الصدد ، فاننى أود أن أذكر بأنه خلال الدورة الأخيرة ، أعربت حكومتى عن

الرغبة في أن يسود حكم الأغلبية في ١٩٧٨ في زمبابوى . ولكن - للأسف - لم يتم شي * من هذا القبيل حتى اليوم ، ونحن جميعا نشعر بالقلق ازاء الانتهاكات المتعددة والمتكررة للعقوبات التي قررها مجلس الامن ضد النظام العنصرى ونظام الأقلية غير الشرعي لايان سميث . وفي هذا الصدد ، فقد صدر تقرير واضح هو بمثابة عريضة اتهم رهيبة منذ وقت قريب .

اننا نطالب مرة أخرى بأن تطبق جميع الدول بشكل كامل وبحزم جميع العقوبات ضد النظام غير الشرعي في سالزبوري .

وفيما يتعلق بالصحراء الغربية ، فان السنغال يؤكد التزامه بالقرار الذي اتخذته مؤتمر القمة الخامس عشر لمنظمة الوحدة الافريقية ، والذي يقضي بانشاء لجنة متخصصة مكونة من خمسة رؤساء دول لبحث جميع الجوانب المتعلقة بهذه المشكلة ، من أجل التوصل الى الحلول التي تكون مرضية لجميع الأطراف المعنية ، وان وفد بلادي يعتبر انه قد يكون من الحكمة أن يعطى لمنظمة الوحدة الافريقية الوقت الكافي لتطبيق هذا القرار .

وفي الشرق الأوسط ، فان الوضع الخطير القائم لا يزال مبعثا للقلق ، ونظرا لخطورة هذا الوضع ، يجب علينا تشجيع جميع المبادرات التي تتخذها البلاد والشعوب المحبة للسلم والعدل ، والتي تحاول ايجاد حل عادل ودائم لهذه المشكلة .

انه من الواضح حقا أن التعنت وسياسة المستوطنات التي تتبعها اسرائيل في الأراضي العربية المحتلة ، لا يزالان يشكلان العقبة الرئيسية في سبيل حل هذه الأزمة . وبالإضافة الى ذلك ، فاننا نعتقد انه طالما أن اسرائيل لا تعترف بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ، وطالما انها تتماهى في سياستها الحالية ، فان السلم لن يسود في هذه المنطقة من العالم .

انني أود أن أشيد هنا باللجنة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة غير القابلة للتصرف ، لان هذه اللجنة ، رغم الصعوبات المتنوعة التي وضعت في طريقها ، قد تمكنت من القيام بعملها بشجاعة واتقان .

ان السنغال كباقي أعضاء حركة عدم الانحياز يطالب بالحاح بضرورة عقد دورة استثنائية للجمعية العامة تركز للقضية الفلسطينية ، وتؤدي الى اتخاذ التدابير الضرورية التي تساعد على تطبيق جميع قرارات الامم المتحدة المتعلقة باخلاء الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة ، واحترام حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة ، وبصفة خاصة حقه في اقامة وطن قومي له .

ان السنغال ، من جانبه ، سوف يؤيد دائما كل مبادرة يمكن أن تؤدي الى السلم والأمن في الشرق الأوسط سواء أتت هذه المبادرة أو الحلول من الامم المتحدة نفسها أو على أي مستوى آخر ثنائي أو متعدد الأطراف ، وذلك من أجل تأمين السلم والامن لجميع شعوب وبلدان هذه المنطقة .

وفيما يتعلق بقبرص ، فان وفد بلادى يؤيد احترام جميع الدول لسيادة واستقلال وسلامة أراضي وعدم انحياز قبرص ، ولهذا السبب فان السنغال يستنكر أى تدخل فى الشؤون الداخلىة لهذا البلد . كما يأمل السنغال فى الانسحاب فىر المشروط والغورى لجميع القوات المسلحة الاجنبىة عن جمهورية قبرص ، واعتماد تدابير طوارئ تهدف الى تأمين عودة جميع اللاجئين الى ديارهم بأمن تام . واننا نود أن نركز على ضرورة استئناف العلاقات بين ممثلى الطائفتين القبرصية اليونانية والقبرصية التركية ، وذلك استنادا الى قرار الجمعية العامة رقم ٣١١٣ (د - ٢٩) ، وأن تجرى المفاوضات بينهما بكل حرية وعلى قدم المساواة ، ودون أى تدخل خارجى بهدف ابرام اتفاق يكون مقبولا من الطائفتين .

ان السنغال كبلد فىر منحاز ، يعتبر أن تنفيذ الاقتراح الخاص بتحويل قبرص الى منطقة منزوعة السلاح ، ونزع سلاح جمهورية قبرص يمكن أن يسهم بشكل ايجابى فى حل دائم لمشكلة قبرص وفى تعزيز الامن الدولى ، وفى نزع السلاح تحت اشراف الامم المتحدة .

وفى هذه الفترة التى تتميز بنزاعات مسلحة متعددة ، فان انعقاد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، كان أمرا هاما ، جاء فى وقته المناسب . وان تلك الدورة ، التى ساهمت فيها بلادى بدور نشط ، قد جعلت العالم يدرك الخطر الذى يواجهه البشرية ، والحاجة الى ضرورة تخصيص جزء من الموارد المهدرة فى الاسلحة لاهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلداننا ، وهذا ما دعى الرئيس ليوبولد سيدار سنغور رئيس دولتنا ، أن يقدم الى هذه الجمعية بعض الاقتراحات الهامة ، والتى سأشير اليها بايجاز فيما يلى :

” . . . بعد دراسة عميقة ولكن سريعة ، ينبغى على الامم المتحدة أن تعلن أن بعض البلدان وأجزاء من العالم هى مناطق خالية من الاسلحة النووية ، وهذه قد تكون من البلدان النامية المتصلة بتقديم المساعدة للعالم الثالث ، وبذلك تصبح افريقيا بأسرها منطقة خالية من الاسلحة النووية ، بما فيها جمهورية جنوب افريقيا ، التى لا يجب أن تستثنى من ذلك ، بسبب معرفتها لسر القنبلة الذرية ، ولأنها بنظام الفصل العنصرى الذى تنتهجه ، تشكل فى حد ذاتها تهديدا نوويا ” . (A/S-10/PV.17,P.12)

أما الاقتراح الثانى الذى قدمه رئيس جمهورية السنغال من فوق هذه المنصة ، فانه يتعلق

بمراقبة النشاط النووي ، ويقضي بإنشاء وكالة متخصصة للامم المتحدة تكون مسؤولة عن مراقبة إنتاج وتخزين الاسلحة من كل نوع ، ليس على كوكبنا فقط بل وأيضا في الفراغ الخارجي عن طريق التوابع الاصطناعية وجميع الوسائل التقنية الاخرى المتاحة .

أما الاقتراح الثالث والاخير الذى أدلى به الرئيس سنغور ، فقد كان يهدف الى اقترار ضريبة على التسليح تفرض على جميع الدول دون أى استثناء . وعلى وجه التحديد ، يجب أن تكون ضريبة على ميزانيات الحرب ، وميزانيات المعدات ، وميزانيات العمليات ، بغض النظر عن الأسماء التي تطلق على هذه الميزانيات ، طالما أنها تتصل بتصنيع ، وشراء واستخدام وانتشار الاسلحة . وهذه الضريبة يجب أن تكون بنسبة ٥ في المائة من هذه الميزانيات ، وأن تدفع الى الامم المتحدة وحدها ، وتخصص لمساعدة البلدان النامية . وطبقا لحساباتنا فان المبلغ المحصل منها سيكـون على الاقل ٢٠ بليون دولار سنويا .

ورغم أن هذا الاقتراح بشأن الرقابة قد لاقى صعوبات الا أن الاقتراحين الاخران قد قوبلا بصفة مبدئية باستحسان شديد . ولذلك فان بلادى سعيدة جدا للقرار الخاص بـ... قد دورة استثنائية أخرى للجمعية العامة للامم المتحدة تركز لنزع السلاح . ولنا وطيد الأمل في أن تلقى هذه الاقتراحات المزيد من التأييد . وفي الواقع ، فان عقد دورة استثنائية تركز لنزع السلاح ، انما يشكل خطوة هامة في اقرار السلم والامن الدوليين .

وبهذه النظرة ، فان المادة الثانية من ميثاق الامم المتحدة تفرض على جميع الدول الاعضاء ، " أن تمتنع في علاقاتها الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الاراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة " . ويجب أيضا أن تسوى نزاعاتها الدولية بالطرق السلمية .

ورغم هذا النضال الهام فان هذا المبدأ لم يحترم أبدا من قبل جميع الدول . وهذا مما يؤسف له ، نظرا لاهميته القصوى من أجل المحافظة على السلم والامن الدوليين . ان هذا المبدأ قد تأكد مرارا وتكرارا من قبل الجمعية العامة في عدة مناسبات وخاصة في اعلانها الخاص بمبادئ القانون الدولي المتعلق بعلاقات الصداقة والتعاون بين الدول ، وفي القرار ٢٦٢٥ (د - ٢٥) وفي اعلانها الخاص بتعزيز الامن الدولي (قرار ٢٧٣٤) (د - ٢٥) وفي القرار ٣٣١٤ (د - ٢٩) الخاص بتعريف العدوان .

ان السنغال ان تحده رغبة قوية في الوفاء بالتزاماته في هذا المجال ، ورغبة منه في الاسهام المتزايد يوما بعد يوم في الحفاظ على السلم والامن في العالم ، فانه يعتقد تمام الاعتقاد أن المجتمع الدولي يحتاج الى أجهزة متخصصة قادرة على منع أى عدوان يؤدي الى التوتر والحرب . ان بلادى ترى أن معاهدة خاصة بعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية ، هـــــ معاهدة ذات أهمية قصوى لانها لا تدعم أحكام الميثاق فحسب ، ولكنها أيضا - وهذا هو الأهم - تساعد على تقنين وازدهار القانون الدولي في مجال الحفاظ على السلم . وبهذه الروح ، فان السنغال يرحب بأى مبادرة دولية من شأنها أن تمنع استخدام القوة في العلاقات الدولية . ولذلك ، فاننا مقتنعون تمام الاقتناع ، بأن معاهدة دولية بعدم استخدام القوة يجب أن تشير بصراحة الى حق الشعوب التي تكافح من أجل استقلالها في أن تستخدم جميع الوسائل المتوفرة لديها ، بما في ذلك القوات المسلحة ، كما هو منصوص عليه المادة ٥١ هـــــ الميثاق ، والمادة ٦ من تعريف العدوان . كما أن مثل هذه المعاهدة يجب أيضا أن تنص - بأشد العبارات - على حظر كل تدخل في الشؤون الداخلية للدول .

ان السعي من أجل السلام والعدل يعني أيضا وقبل كل شيء احترام الكرامة الانسانية ، وبروح الاعلان العالمي لحقوق الانسان فان المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية الدفاع عن حقوق الانسان ويعتبرها مهمة أساسية والالتزام دائما .

وان حكومة جمهورية السنغال منذ انضمامها الى الامم المتحدة قد اكدت على أهمية احترام حقوق الانسان ، وهذا الاحترام لا يمكن ان ينفصل عن السلام والتعاون الدولي السلمي المستمر ، ولهذا السبب فان جمهورية السنغال قد جعلت من حماية حقوق الانسان عنصرا أساسيا في دستورها وانشأت نظاما ديمقراطيا يسمح لجميع الاحزاب السياسية والنقابات بأن تتعايش وتتنافس في الاحترام المشترك للاختبارات السياسية أو الايديولوجية للمواطنين السنغاليين .

وان بلادنا قد صادقت على الميثاقين المتعلقين بحقوق الانسان اللذين دخلا في حيز التنفيذ . وان سياسة جمهورية السنغال هي اذن في خدمة الانسان وهي تجسيد لحقوق الانسان والاعتراف بكرامته وهي تعطي تحديدا ومعنى حقيقيا لجهود التعاون السياسي والاقتصادي التي يجب ان تقوم بها الشعوب والدول . وهذه الروح فان حكومة جمهورية السنغال قد أكدت دائما انشاء منصب مفوض سام للامم المتحدة لحقوق الانسان . ومن الأهمية بمكان ان تكون هناك سلطة دولية مستقلة عن جميع الدول للقيام بالمراقبة باسم المجتمع الدولي من أجل المحافظة على حقوق الانسان في كل اجزاء العالم ، وليس لها من هدف آخر سوى الدفاع عن حقوق الفرد وتنمية شخصية الانسان .

وقد يكون من المرغوب فيه ان تشارك جميع الدول في تحقيق هذا المشروع ، ان يتعين عليها اليوم ان تدرك ماهي حدود سلطات لجنة حقوق الانسان ، والحاجة الملحة الى اجراءات اكثر فعالية في هذا المجال لان العالم يشهد ، كل يوم ، انتهاكا خطيرا لحقوق الانسان ، وهذه الانتهاكات تتكرر في مناطق معينة من المعمورة . ان حقوق الانسان يجب ان يدافع عنها مهما كانت الايديولوجية السياسية أو القوة التي تنتهك هذه الحقوق .

ومن بين هذه الحقوق نذكر المطلب المشروع لشعوب العالم الثالث في المساواة الاقتصادية والامن ان يكونا محل اعتبار . ان الناس في العالم الثالث ، هم في الواقع أول الضحايا ، للتطور الاقتصادي الدولي والعلاقات التجارية بين الشمال والجنوب . ولهذا السبب ، ففي مجال

التعاون الدولي ، فان بلادى تؤكد ، مرة أخرى ، ويقوة على ضرورة العمل من أجل اقامة نظام اقتصادى دولي جديد كما تحدد في الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة للامم المتحدة وفي الاعلان وبرنامج العمل من أجل اقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، وفي ميثاق الحقوقي والواجبات الاقتصادية للدول الذى اعتمد في الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة ، وكما استكمل وطور فيما بعد من قبل مؤتمر رؤساء الدول والحكومات للبلاد غير المنحازة في كولومبو .

ان بلادى ، مثل بقية دول العالم الثالث ، كانت قد علقته آمالا كبيرة على أعمال اللجنة الجامعة التي شكلتها الجمعية العامة في الدورة الثانية والثلاثين ، ولكننا نلاحظ بكثير من المرارة ان الاجتماع الاول لهذه اللجنة لم يؤد الى نتائج ملموسة حول القضايا الجوهرية وذلك بسبب عدم وجود ارادة سياسية لدى الدول الصناعية من أجل البدء بمفاوضات جديدة وعادلة ومفيدة .

ويتعين على هذه اللجنة ان تحدد المشاكل الخاصة التي يجب ان تركز جهودها عليها وذلك وفقا للأهمية الاستراتيجية التي يتعين عليها تفطيتها من أجل اقامة نظام اقتصادى دولي جديد . وهل يقتضي منا الامر ان نركز على حقيقة العصر وهي ألا تركز المساعدة العامة على البلاد النامية ذات الاقتصاد الرأسمالي ، ولكن ان توجه أيضا الى البلدان النامية التي تميل الى الاشتراكية التي لم تصل بعد الى النسب المستهدفة وهي ٧.٠ في المائة من اجمالي الناتج القومي . وفي الواقع فانهم لا يتوقفون عن استبعادها رغم الاعلانات عن معونات سخية في المؤتمرات الدولية .

ومن هذه المجموعة من الدول فان الدول الاسكندنافية وحدها وهي وكندا وهولندا هي التي تشكل الاستثناء ، ومن العدل ان نشكر لها هذا الصنيع ، وهي مستمرة في جهودها من أجل تنمية بلدان العالم الثالث .

ان الانسانية تقف على مفترق الطرق وتستطيع ان تستمر اكثر في طريق اعادة التسليح واستغلال العالم الثالث ولكن هذا الطريق هو منحدر خطير سيعجل بيوم الكارثة التي لن تتخلص منها أبدا . ولكنها على العكس تستطيع ان تختار طريق السلام ، وهذا الطريق الاخير وان كان أشق ويتطلب تضحيات اكثر من ان يتطلب سخاء من عالم تسوده الانانية . ويتطلب أيضا تحديدا للمعايير واستخدام علم سياسي اكثر اهتماما بالفعالية منه بالاخلاق ومع ذلك فان أحدا لا يسلكه وان كان هذا الطريق هو طريق السلام والامن والتقدم من أجل جميع البشر .

وبين الاعمال المؤدية الى الحياة والاعمال المؤدية للموت فان أغلبية البشر قد اختاروا سبيل الحياة ويتعين على ذوى النوايا الطيبة من الناس ان يوحدوا جهودهم لكي يتحول هذا الاختيار الى واقع حي .

وان السنغال ، مثلها مثل دول أخرى ، تكافح باصرار من أجل ان يسير العالم فسي هذا الطريق ونحن لا نفقد الامل في أنه سيأتي اليوم الذي تؤيد فيه أغلبية شعوب العالم ، ومن بينها الدول القوية ، هذا الاختيار فهو الذي يتجه نحو سلام وأمن العالم فهو يأخذ في الاعتبار سعادة الانسان وسعادة الانسانية .

السيد ريتشارد (مدفشر) (الكلمة بالفرنسية) : بصفة عامة فان تقييم الموقف العالمي ، وهو ما نقوم به كل عام ، يتطلب ان نعيد تأكيد أهداف الميثاق ، وان نقوم بتحليل الوسائل المستخدمة في العمل من اجل بلوغ هذه الاهداف ، وان نعيد تحديد الاولويات اذا دعت الحاجة .

فهو يشكل هذا التكرار عملا غير مفيد أو مجرد اجراء شكلي مقبول ، من الممكن ان نعزى بتأكيد ذلك فهناك رأى عام دولي معين لا يريد ان يرى في الامم المتحدة سوى محفل للخلافات ولا سيما وان المواد المدرجة في جدول الاعمال لم تتغير من الناحية الواقعية منذ عدة سنوات . ومن الصعب بمكان ان نقبل هذا الرأى لاننا نقدر بصراحة ان على الامم المتحدة ان تصبح قبل أى شيء آخر مركزا للتفكير والتشاور وليس فقط مجرد اطار لتشجيع الرؤية السلبية للعالم ، وفي كل اجتماع من اجتماعاتنا السنوية من الضروري ان نأخذ في الاعتبار التغيرات الجذرية التي تعرض لها العالم منذ اعتماد الميثاق والتطور الايجابي للعلاقات الدولية بغية ايجاد عالم جديد وايجاد مكان يهتم بمبادئ العدالة والتقدم الاجتماعي والتحرير ، انه هنا في هذا المكان بالتحديد حيث تكمن قيمة تبادل وجهات النظر التي يثريها الدفاع عن مواقفنا المختلفة .

وفي الواقع ان المناقشة العامة تتخطى مجرد التقييم لتصبح نقطة الالتقاء حيث تنصهر —
نظرية ثورية للعالم وحيث ينطلق ادراك يعتمد عن التفكير النظري ، اقصد بذلك الروح التي يريد
وفد مدغشقر ان يقدم مساهمته على اساسها .

ان بلد نام كجمهورية مدغشقر الديمقراطية ، يسير على نهج الثورة الاشتراكية ، يشعر
بالقلق بسبب التدور المستمر في الاقتصاد الدولي الذي يتأثر بازمات متتالية وبالنظرات القصيرة ،
وبالافتقار الى الارادة السياسية وللاسف فان الشعوب كانت تكفي بالحلول القصيرة الاجل والجزئية
لهذه المشكلات .

ومنذ اكثر من عقد يعيش العالم على اساس الحلول المؤقتة وليس من المستغرب في شيء
ان الصورة المعروضة هي نفس الثوب الذي يتمزق ويعاد ترقيعه .

ان هذه السياسة سكتت عليها الدول الصناعية الكبرى ، ان تسمح لها بمواصلة النظام
القائم لدعم سيطرتها على التطور العالمي والاستمرار في الافادة من هذا النظام ومن الاستغلال .
وبعد انكماش عام ١٩٧٤ — ١٩٧٥ كان من الممكن معالجة ما يوجد من خلل هيكلية ،
وبذلك يضمن النمو العادي للاقتصاد العالمي . ولكن اليوم هناك تكديس للمشاكل غير المحلولة
والابقاء المتعمد على مناخ من الغموض الذي سببه التأخير في المفاوضات المتعددة الاطراف .

لذلك فالأزمة الاقتصادية تتهدد العالم ، ويحاول البعض تفاديها باستخدام وسائل
أدينت سابقا وكأنما لا نريد الالتفات الى العلامات والتعهدات التي قبلت اثناء الدورتين
الاستثنائيتين السادسة والسابعة .

وليس من الضروري تقريبا ان نمر مرة أخرى بنتيجة الدورتين المشار اليهما فعلى كل منا
ان يتعرف على مسؤولياته والطرق الاكثر ملائمة لتحملها . هل علينا ان ننتظر أزمة الطاقة في عام
١٩٨٥ قبل أن تظهر الدول الصناعية الارادة السياسية ؟ متى تحيد تلك الدول عن سياسة
الاستهلاك المسعور ومتى تقبل ان تتخلى عن الرفاهية التي اصبحت فوضى في عالم يزداد فقرا ؟
متى تدرك تلك الدول انه لا بد من وجود حل وسط بين المتطلبات الداخلية ومتطلبات الدول
النامية ؟

ان الجهد الذى يستهدف الموازنة لم يستجب للحالة الملحة الحاضرة ؛ وليس هناك من تقدم حقيقي نحو اعادة تشكيل الاقتصاد العالمي . على العكس من ذلك . كما كان في ساعات الانكماش الرهيبة فاننا نلاحظ انخفاض معدل النمو ؛ وزيادة البطالة ؛ وزيادة البطالة المقنعة ؛ واستمرار التضخم ، الذى قد تتم السيطرة عليه احيانا دون التغلب عليه ؛ والعودة الى اجراءات الحماية ؛ والاتجاهات الفوضوية للعلاقات النقدية والمالية .

ان الدول التي تتأثر بصورة اكثر بكل هذه العوامل السلبية هي البلاد النامية . ان تلك البلاد ما زالت تخضع لشروط التبادل التجارى ، تلك الشروط التي يعتمد الابقاء عليها ، مما يؤثر على ميزان مدفوعات الدول النامية ومكانية تحملها للمديونية ومكانية الاستثمار .

وفي عدة مناسبات تحدث البعض عن ضرورة الالتزام بالصبر حتى نكون شركاء عقلاء ، او ان نقبل بالوضع الراهن . واذا اردنا ان يكون هناك معنى للتكافل على اساس المساواة والتعاون الدولي في الميادين الاقتصادية والمالية والنقدية ، فعلينا ان نبتعد عن المشاكل المطروقة بكل وضوح منذ الدورة الاولى لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية .

وعلينا ان نبتعد عن النظرية القائلة بان اشتراك الدول النامية في التجارة العالمية يبرهن بمعدل نمو تلك الدول . وان معدل النمو هذا يرتبط بازدهار الدول الصناعية الكبرى . هذا هو ما يقال . وما نخشاه هو ان نصل الى المبدأ القائل بان نمو الدول الاقل حظا غير مرغوب فيه الا اذا ساعد على تطور الدول الشرية . ان قبح مثل هذا المبدأ معروف للجميع بيد انه مطبق في قطاعين اساسيين ، السلع الاساسية والتصنيع .

ان الاعراب عن النوايا في هذا المحفل وفي محافل اخرى جعلنا ندرك انه لا بد من معالجة الخلل الحالي بالتخطيط للانتاج والاستثمار وان نسمح للدول النامية بالحصول على موارد حقيقية على اساس التصدير ، وتثبيت الاسعار ، ان هذا البرنامج ليس بجديد في شيء اننا نعود الى ما سبق ان طلبنا منذ عشرين عاما . ولم تتخذ الاجراءات الفعلية لتطبيق مثل هذا البرنامج . بل ان الاجراءات التقليدية الضعيفة لا تكفي للحد مما نشعر به من شك .

ولا توجد دلائل تشير الى القبول بالبرنامج المتكامل الذى ووفق عليه في الاونكتاد الرابع.

ولم يقل احد ان هناك مفاوضات ذات مغزى حول الصندوق المشترك . اما عن السلع الاساسية فليس هناك بالنسبة لـ ١٥ سلعة زراعية تهتم افريقيا اتفاقات الا فيما يتعلق بثلاث منها . وذلك بعد الكثير من الوعود والمشاورات والمفاوضات. ان هذه الهالة في غنى عن البيان .

اما عن القطاع الصناعي فان حظ الدول النامية ليس افضل مما سبق . ان الاطار التأسيسي لتطبيق قرارات وتوصيات المؤتمر الثاني لمنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي قد عرف منذ اكثر من خمس سنوات . بيد ان المفاوضات الجارية حول هذا الامر تضيع ان هناك من يريد الابقاء على السيطرة وعلى اجراءات الحماية التي تتخذ ضد بلادنا . واذا كان الامر كذلك فلا نفهم كيف تنوى الدول الصناعية الكبرى ان تبقى ملتزمة باشتراك الدول النامية بقدر يصل الى ٢٥ في المائة في الانتاج الصناعي العالمي .

لا بد من الموائمة . وقد يقال ان هناك دراسات خاصة بهذا الامر وامور تتخذ لمعالجة ما هناك من نقص وان هناك اولويات وان كل تلك الاجراءات تدخل في اطار النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

وقد نكون واهمين ولكن يجب ان ندرك ان الامن الاقتصادي الذي نحن مسؤولون عنه لا يمكن ان يكون مضمونا عن طريق تعدد وعن طريق اعادة تعريف طرق المعونة وزيادة النقل المباشر وفقا لبرامج المعونة للتنمية . ان المعونة المباشرة لا يمكن ان تعتمد على استراتيجية ثالثة تستشف اهدافها من الاستراتيجيتين الاولى والثانية والتي هي نتيجة للنظام السابق . يجب ان يتسم موقفنا بالشجاعة وأن نعلم انه لا بد حتى تنجح الاستراتيجية الجديدة والحد من الازمة الاقتصادية العالمية ، وحتى نتفادى تكرار هذه الازمة ، لا بد من ادخال التعديلات الجذرية المطلوبة لتطبيق النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

ان اقامة وتدعيم الامن الاقتصادى العالمى ، يعتبر واحدا من أعظم اهتماماتنا بسبب ما يترتب عليه من آثار تتعلق بالحفاظ على الامن الدولى ، وهما يرتبهان بالعمل الذى أشرت اليه .
 اننا لا نحتاج الان الى الخطب الطنانة ، بل نحتاج الى أن نثبت في كل مناسبة أن هناك مصالح مشتركة فيما بين بلداننا ، لاننا اذا حاولنا أن نثبت أكثر من ذلك ، فسوف ينتهي بنا الأمر الى اثبات العكس . ان الازمة واقعة على عاتقنا ، هنا ، والدول النامية ليست مسؤولة عنها .
 وليس هناك وفد من الوفود لا يدرك ترابط القضايا ، أو لا يعترف بأن الأمن فى العالم أمر لا يتجزأ . ان هذا المفهوم الذى أصبح تدريجيا واضحا بنفسه ولا رجعة فيه ، قد لا يرضى فى بعض الاحيان جميع المتطلبات ، التي تنجم عن الضغوط الوطنية أو الدولية .
 ولا يمكن أن ننكر ، أن هناك اتفاقا شبه عام بضرورة الحفاظ على التوازن الديناميكي بين الامن والتنمية وبين نزع السلاح . وقد تأكد لنا ذلك فى الدورة الاستثنائية العاشرة .
 ولن نتحدث مرة أخرى عن كل جوانب نزع السلاح التي قمنا بتحليلها خلال تلك الدورة ، بيد أن هناك بعض النقاط لا بد من التركيز عليها فى ضوء الاعلان وبرنامج العمل ، آخذين فى الاعتبار المعالجة السياسية والاخلاقية التي وافقت عليها معظم الدول حتى نجابه خطر سباق التسلح .

وانذا لم يكن يرضينا ما التزمت به الدول العسكرية الكبرى فيما يتعلق بنزع السلاح العام والكامل الفورى وتحت اشراف دولي فعال ، فاننا يجب أن نرحب بحقيقة أن مفهوم الأمن الدولى قد ساد فى نهاية الامر على متطلبات الامن الوطنى وما سمي بسياسات الردع والتفوق .
 ويبدو ان ، أننا مصممون بدرجات مختلفة على العمل من أجل اقامة مدنية عالمية بعيدة عن ضغوط الحروب ، وعن الاسلحة وسباق التسلح . ومهما اتسمت تلك النظريات بالمثالية فلا بد من أن تندرج تحت سياسة نزع السلاح . وان السمات الايجابية لبعض المبادئ المتفق عليها لتنفيذ هذه الاستراتيجية لأمر مشجع .

وعلىنا بصفة خاصة أن نشير الى الدور الرئيسي الذى قامت به منظومة الامم المتحدة فيما يتعلق بتوازن المسؤوليات بين الدول النووية وغير النووية ، وتكامل الاجراءات المتوازنة أو الجزئية فى اطار المفاوضات الجارية الرامية الى ابرام اتفاقية نزع السلاح ، وأخذ العناصر الايجابية فى الاعتبار ، والبحث عن قبول عالمي للاتفاقات الثنائية أو المتعددة الأطراف وبصفة خاصة الاعتراف

بما هنالك من صلات وشيقة بين نزع السلاح وبين تخفيف حدة التوترات ، واحترام مبدأ حق تقرير المصير والاستقلال ، والحل السلمي للنزاعات وتدعيم السلام والأمن الدوليين .

ومهما كانت مميزات هذه الاستراتيجية ، فان الواجب الملح يكمن في القضاء على التهديد بحرب نووية . وقد اتخذت اجراءات جانبية أو سوف تتخذ ، سواء كان الأمر متعلقا بمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية أو باتفاقية عدم اللجوء الى القوة أو بالمشروع الثلاثي لحظر التجارب النووية حظرا شاملا أو جعل بعض المناطق مجردة من السلاح النووي .

وفي هذا الصدد ، فان الاعلان الصادر عن الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة قد اعترف بمشروعية مخاوف الدول التي لا تمتلك أسلحة نووية فيما يتعلق بالحفاظ على أمنها . ومن ثم فانه من الطبيعي ألا تكون الاحكام الخاصة باتفاقية عدم انتشار الاسلحة النووية كافية الآن ، وأنه من الضروري أن نبحث عن ضمانات قانونية أكثر ملاءمة . وفي هذا الاطار ، فاننا نؤيد المبادرة السوفياتية الخاصة بإبرام اتفاقية دولية لدعم الضمانات المكفولة للدول غير النووية .

ان ما أحرز من تقدم على صعيد التدابير المنصوص عليها في استراتيجية نزع السلاح ، انما يسهم دون شك في دعم الانفراج وفي تحسين جو الثقة الذي لاغنى عنه لحسن سير العلاقات الدولية .

ومن الصعوبة بمكان أن نعترف بأن الانفراج أمر يخص ميدانا واحدا ، أو أنه أمر مكفول لبعض الدول . وحتى يكون الانفراج أمرا مقبولا ويؤتى ثماره كاملة ، فلا بد من أن يكون أسلوبا لرجعة فيه ، بحيث يعمم ويؤكد اسهام جميع الدول دون استثناء في الحفاظ على السلام والامن . ان الانفراج لا يعتبر غاية في حد ذاته ، ومن ثم فان علينا أن نتذكر أن عالمنا هو عالم مجابهة ، وانه من الوهم أن نتصور أنه يمكن القضاء على هذا الامر بصفة فورية الا اذا كانت هناك رغبة في فرض بعض مواقفنا وسياساتنا على الآخرين .

ومن دواعي الاسف المرير أن نلاحظ أن الانفراج قد اتخذ ذريعة لزيادة المجابهة ولتبرير التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين ، مما أدى الى قلب القيم رأسا على عقب ، وهذا الامر يضر دون شك بالتعاون الحقيقي بين الدول .

ان الشدة التي أدت بها هذا الاتجاه المؤسف في العلاقات الدولية ، انما تجيء من واقع

أن بعض مناطق العالم ومنها افريقيا قد اختيرت أخيراً لاختبار سياسة ترتبط بما أدناه دائماً وهـو سياسة السيطرة والاستغلال والبحث عن مناطق النفوذ والمصلحة ، وهي السياسة التي تهدف إلى أن تتسببنا أن الكفاح الذي تخوضه أفريقيا من أجل عملية التحرر الشامل وللمحافظة على الأسلوب الذي اختارته بحرية ، يجب أن يستمر ولا يمكن أن يتعرض لأية تنازلات .

وعندما نتحدث عن التواطؤ فيما بين الاستعمار الجديد والامبريالية ، فإننا نجد أن هذا الأمر يخدم البعض ، ولم يكن من الممكن أن نصل إلى هذا الاستنتاج ، إذا كانت مبادئ عدم التدخل والاحترام المتبادل قد احترمت وطبقت بكل دقة .

وكم من المرات حذرنا فيها من الآثار الوخيمة للانسحاق والتبعية ، والتي رفعت كمبرادئ واقترحت في البحث عن حلول لمشاكل تهم افريقيا مباشرة ، سواء كان ذلك في ناميبيا أو روديسيا أو في الصحراء الغربية أو في جنوب افريقيا ، أو عندما تغيب عن أن هاننا طواعية هذه الأمور ، حيث نميل إلى تجاهل أن الاطار القانوني والسياسي المحدد على مستوى الامم المتحدة يستجيب أساساً لتطلعات الشعوب المعنوية .

وبما أن مبادئ الامم المتحدة لا تقبل دائماً بسهولة وبصورة علنية ، فإننا نحاول بجميعة الوسائل اتباع اجراءات غير كاملة لتهدئة الاستنكار المتزايد لدى الافارقة ، وللابقاء على السيطرة المباشرة وغير المباشرة للامبريالية على مستقبلنا .

وبعد ردود الفعل الوقحة من جانب بريتوريا وسالزبورج ، فإننا نجد أنه من السهل أن نلقي بمسؤولية الفشل في ناميبيا وروديسيا على أنظمة الاقلية العنصرية ، كما لو كنا لاندرى مـدى سوء نواياها . وبدلاً من أن نطلب من مجلس الامن أن يستخلص النتائج الضرورية وأن يطبق أحكام الفصل السابع من الميثاق بهذا فيرها ، فإننا سنذعو مرة أخرى حركات التحرر إلى التقدم بتنازلات جديدة .

ان الحكمة تتطلب في رأينا أن ندين كل ما يسمى بالحلول الداخلية . وبما أننا على مستوى الامم المتحدة ، فإنه يتعين علينا أن نقول بأن قرارات هذه المنظمة هي فقط التي يمكن قبولها ، وان العودة إلى المبادئ المعلنة في القرار ٣٨٥ (١٩٧٦) - وهي بعيدة كل البعد عن المبادئ التي وردت في اقتراح الدول الخمس - هي الطريق الوحيد لفرض احترام حقوق شعب ناميبيا .

لماذا نترك الموقف يتدهور في روديسيا بحثا عن مجتمع مزعوم متعدد العروق وديمقراطي ، في حين أن الأوروبيين أنفسهم في روديسيا لم يعودوا يؤمنون به وراحوا يهاجرون وينصبون خيامهم في مكان آخر ؟

اننا نستطيع أن نشير الكثير من التساؤلات التي لن تجد مع الاسف الا اجابات زائفة عنها ، ذلك لأن الغرب لا يزال سجين نظمه التي تحظى فيها جنوب افريقيا بمكانة رئيسية . وقد تمت بالفعل التضحية بالوحدة الاقليمية لناميبيا ، وذلك من أجل اعتبارات استراتيجية . وسنستمر في فض النظر بكل تواضع ، عن الجريمة التي يمثلها الفصل الاقليمي ، وسنواصل القاء بياناتنا الشعائرية عن عدم أخلاقية ممارسات الفصل العنصري ، في الوقت الذي تبقى فيه هذه المشكلة موضوعا سياسيا في المقام الاول بعيدا عن جميع الاعتبارات الانسانية والاقتصادية ، وفي الحدود التي يتعين علينا أن نفكر فيها بمعطيات التحرر والتقدم الاجتماعي وهما من الحقوق الطبيعية لشعوب افريقيا .

لذلك يمكن للآخرين فهم استنكارنا للمناورات المتعددة الهادفة الى انقاذ أنظمة الاقلية غير المشروعة والانظمة العنصرية .

نكاد نؤمن بأن نفس سياسات القوة في حالات الصحراء وقبرص وكوريا لم تتوقف ، فهي تحاول الايقاظ على الفوضى لاثارة المصالح المتعارضة على حساب الشعوب المعنية . ان موقفنا فيما يتعلق بالصحراء لا يشوبه أى لبس ، فلقد كنا أول من اعترف بجمهورية الصحراء الديمقراطية العربية . وفي كل المحافل ، شجبنا دائما الالتقاء بين المستعمر الاسباني القديم والتوسعيين المغاربة والموريتانيين ، وكذلك الحجج شبه القانونية التي تقدم لنا ، ان أنها لا تقنعنا بتاتا .

ويدعى البعض أن هنالك موقفا جديدا يهيئ أسلوبا معقولا لحل المشكلة ، ولكننا نعلم جميعا مصالح بعض الاوساط الدولية التي تحاول الحفاظ عليها ، في حين أن مصير شعب بالكامل معرض للخطر . أي كانت المبادرات التي اتخذت على مستوى منظمة الوحدة الافريقية ، نعتقد بأن منظمة الامم المتحدة التي تتحمل مسؤولية خاصة ازاء الشعب الصحراوي ، عليها أن تتناول المشكلة التي هي أساسا مشكلة تصفية الاستعمار .

وفي قبرص ، يتسبب عدم التقدم في المفاوضات الى المزايدات بين الطائفتين . ولكن أليس من الصحيح أن هذه المزايدات ترفع حدتها بسبب التناقضات الداخلية للتحالف العسكري الذي لأنه ليست لديه فكرة عن عدم الانحياز يبقى قبرص رهينة له ، والذي لا يهيئ أبدا من خلال ألامعبي الحل الممكن والدائم والمقبول من جانب الجميع ؟ لقد حان الوقت أن نعمل جميعا على وقف هذا التسبب . وأن نطلب من هذا التحالف أن يضع حدا لسياسته ، وأن يعطي الادلة على رغبته في احترام ارادة الشعب القبرصي .

أما شعب كوريا فما يزال ضحية لسياسة من الردع العقائدي ، وهي سياسة بالية بقدر ما هي خيالية . كما أنه ما يزال ضحية الواقعية المزعومة من جانب بعض القوى التي ما برحت تولي اهتماما أكبر لمطالب أوساطها العسكرية الصناعية ، أكثر مما تهتم بأن تتيح لشعب كوريا أن يعيش في سلام ، وفي ظل اعادة التوحيد . واصطدم كل اجراء في هذا الصدد بمناورات زائفة يقوم بها النظام العميل .

ومن جانبنا ، فان الحل الوحيد الذي يستحق المناقشة لا بد وأن يمر بالضرورة باعادة

التوحيد المستقل ، ودون تدخل خارجي ، للوطن الكورى وتطبيق المبادئ الواردة في الاعلان المشترك في تموز/يوليه ١٩٧٢ .

وفي فلسطين ، هذه الارض الشهيدة ، نرى نظرا لتكرار محاولات اللعب بالسلام محاولة

لاعادة وضع هذا الشعب الفلسطيني تحت الوصاية ، على الرغم من سنوات المعاناة والتضحية والكفاح ، وكأن مجرد انكار وجود هذا الشعب لم يكن كافيا ؛ بل كان يجب أن تنزع منه أيضا أكثر أمانيه المشروعة ، واهانتته بأن تفرض عليه صورة من الاستعمار لا مثيل ولا سابق لها .

ولا يمكننا أبدا أن نتصور حلا لهذه المسألة دون المشاركة الفعلية لمنظمة التحرير الفلسطينية

باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . ولقد أكد المجتمع الدولي وكرّس وجود الحقوق المشروعة لهذا الشعب في العودة الى دياره ، والحصول على حق تقرير المصير والاستقلال والسيادة الوطنية . ان جميع الجهود والاتفاقات التي تتجاهل هذه المبادئ الاساسية ، أو تحاول اخضاعها لاعتبارات أخرى ، لا يمكن الا أن تبوء بالفشل .

وأخيرا ، وفي المحيط الهندي نشهد بقلق كبير التنافس الأعمى بين الدول العظمى في

هذه المنطقة . وبدلا من أن تصبح منطقة سلام منزوعة السلاح ، وخالية من الاسلحة النووية مايزال المحيط الهندي مسرح مناورات متعددة وصراع على النفوذ .

وفيما يتعلق بجزيرة مايوت القمرية ، بصفة خاصة ، نؤكد - مرة أخرى - انتماء هذه الجزيرة

الى المجموعة القمرية ونرجو التطبيق العاجل من جانب الاطراف المعنية ، لقرارات منظمة الوحدة الافريقية ، ومنظمة الامم المتحدة وكذلك سحب كافة القواعد الاجنبية الموجودة في هذه المنطقة الحيوية من العالم ، مما يسهم في تقليل الصراعات في افريقيا الجنوبية .

في الوقت الذي نحتفل فيه بالذكرى الثلاثين للاعلان العالمي لحقوق الانسان ، نرى الكثير

من حقوق الشعوب مايزال مهملًا ، ويتعرض لانتهاكات صارخة ، نسرع في اخفائها في خجل .

ويمكننا أن نطيل الحديث عن التفرقة بين حقوق الشعوب ، وحقوق الافراد وحول الاسيقيية

التي يجب اعطاؤها لهذا الحق أو ذاك ، وعن ضرورة قيام الامم المتحدة بالسهر على احترامها .

ولا يتعلق الامر بتفادى المناقشة أو تأجيل أى قضية على حساب الاخرى ، لأننا اخترنا طواعية الانضمام الى كافة المعاهدات الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .
وعلينا ، قبل كل شيء ، أن نزيل عدم الفهم الذى تولد من السباق على الاخلاقيات ، ويجب أن يتاح لنا أن نتشكك في صدق بعض رواد الفعل سيما عندما تحيىء من قطاعات قاومت منح الحقوق المدنية ، وهي أطراف مستعدة لظهور أكبر قدر من التصالح مع المتطلبات المقدمة من جانب الانظمة المنصرية ، والتي أنكرت على الشعوب الحق في الحياة في سلام وفق اختيارها ، ووفق معاييرها والتي كانت مسؤولة أيضا عن عمليات الابادة .

وفي أوقات أخرى كانت توجد أخلاقيات أخرى . وانا كان هذا هو الحال ، فلم نطالب بوضع المجتمعات في نفس القالب ؟ لماذا نفرض على مجتمع مثل مجتمعنا ، يسبق صالح المجتمع فيه صالح الفرد تقليديا ، أساليب تخالف مفهومنا للعلاقات الانسانية والاجتماعية . ان العالمية الستي ننتمي اليها قد تكون شكلا من التلاعب بالنظريات ، وهنا يكمن الخطر على أولئك الذين يرغبون فسي أن يصبحوا حكاما على ضمائرنا .

وينبغي عدم معارضة التمتع الفعلي بحقوق الانسان ، الا أن هذه الحقوق لن تكون ذات معنى طالما لم تضمن حقوق الشعب وتحترم ، وطالما لم تتم الاستجابة للحقوق الاجتماعية والاقتصادية في بداية هذه الكلمة ، حاولنا تحديد الاهداف من لقاءاتنا السنوية للاستجابة لاحتياجات تنظيم عالمنا ، ولأن نجتمع - بصورة منظمة - أفكارنا وأعمالنا حول موضوعات مقبولة عالميا .

وينبغي علينا أن نظل أوفياء لروح الميثاق وعلينا في نفس الوقت أن نهيب أنفسنا وأن نطالبها مع بعض الوقائع التي تفرضها التحالفات الاقليمية ، وتجمعات المصالح وتأكيد المعاهد المختلفة .
وبالتالي ، لا مفر من أن يأخذ التبادل في وجهات نظرنا في بعض الاحيان ، وفي بعض المجالات شكل مواجهات حقيقية ، لم تكن بغير فائدة في الاطار الذى يمكن فيه لكل فرد أن يسأل نفسه بالحقائق وبالصدق .

ونحن لا نبتعد عن امكانية البحث عن مجالات للاتفاق ، يمكن فيها تنسيق أعمالنا . ولكن علينا أن نقبل أيضا ألا تكون المواجهة دائما عقيمة ، حيث يجب أن تشرى مناقشاتنا ، وأن تشرى مفهومنا للمسؤولية ، وأن تعيد الامم المتحدة الى الاطار الاكثري واقعية .

ونظرا للقيود السابق ذكرها ، علينا ألا نخشى قيام الامم المتحدة بعكس خلافاتنا . فالمهم هو أن يكون بمقدورنا مناقشة كل شيء في ظل الاحترام الصارم لمبادئ الميثاق وأهدافه ، دون أى استثناء ، وبشرف وانفتاح كاملين .

وعندما نصل الى هذه المرحلة ، قد نلاحظ أن حلول مشكلات نزع السلاح والتنمية وحقوق الشعوب كانت في متناول أيدينا ، واننا تركنا السلام والأمن يفوتان منا لأننا لم نرغب أو لم نعترف كيف نخرج بالفائدة من شكل معين من المواجهة المرتبطة بالحوار .

ان جمهورية مدغشقر الديمقراطية يسعدنا أن تقدم هنا ترحيبها الحار وأمانها بالنجاح والرخاء لجزر سليمان التي رحبنا بها باعتبارها العضو الخمسين بعد المائة في منظمنا . ومن واجبي أيضا أن أتقدم اليكم سيدي الرئيس باسم وفد جمهورية مدغشقر الديمقراطية بتمهانينا على انتخابكم بالاجماع لرئاسة هذه الدورة .

اننا واثقون تماما من أنكم ستضعون في خدمة المنظمة صفاتكم كرجال دولة ، تلك الصفات التي تميزكم بصورة واضحة .
 كما انني أقدم الى من سبقكم فخامة السيد لازار مويوسف امتناننا العميق للاسلوب الرفيع الذي أمكن به أن يدير أعمال الدورات الأربع للجمعية العامة .
 وفي النهاية ، علينا أن نقدم للسيد الأمين العام للأمم المتحدة ، الدكتور كورت فالدهايم تقديرنا التام للاسلوب الذي أدى به مهمته ، وهي مهمة ازدادت حساسيتها وصعوبتها في عالم يزداد اضطرابا .

السيد بالم جالفيز (هندوراس) (الكلمة بالاسبانية) : ان وجودي الآن أمامكم في اطار الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة لهو تعبير اضافي عن الثقة والايان الذي وضعتهم حكومة هندوراس العسكرية من أجل الأهداف السامية التي تدافع عنها الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٥ وذلك من أجل التوصل الى تفاهم أفضل بين الشعوب وتعاون أفضل بين الدول من أجل التوصل الى اقامة سلام بفضل تعليمات دائمة تشجع التقدم في جميع المناطق دون أي تمييز قائم على العرق والمعتقدات والنظام السياسي .

وبصفتي وزير خارجية هندوراس فاني أوجه اليكم التحية الصريحة والحارة من جانب الحكومة التي أمثلها مع تقديمي التمنيات لكم بأن تكون هذه الدورة التي تعقد الآن في اطار المشاكل المعقدة أن تصل الى نتائج مثمرة .

وبصفة خاصة ، أحيي السيد الدكتور لبيفانو رئيس هذه الدورة والذي كان لسنوات عديدة وزير خارجية كولومبيا . ان شخصيته وخصاله الحميدة معروفة من الجميع ، وان وجوده الآن بيننا لهو تعبير عن شجاعته المعنوية وعن خبرته الكبيرة . ان وفد جمهورية هندوراس يهنئ سيادة السيد لبيفانو ويؤكد له تعاونه من أجل تحقيق مسؤولياته السامية .

ونحن نرحب أيضا بالعمل الديناميكي الذي قام به السيد السفير مويوسف من يوغوسلافيا والذي ترأس بكثير من الحزم وكثير من الكفاءة ليس فقط الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة بل أيضا الدورات الاستثنائية التي عقدت حول لبنان وناميبيا ونزع السلاح . ان تفانيه ونظرته السياسية قد أدت الى نتائج ملموسة ومثمرة . وانني سعيد أيضا لأن أقدم باسم حكومتي وباسمي شخصيا

التهاني الحارة للسيد كورت فالدهايم ، الأمين العام للجهود التي يبذلها من أجل صون السلم والتعاون الدولي . وانني أرحب أيضا بالتقرير الذي تقدم به حول أعمال المنظمة . هذا التقرير الذي يقدم بكثير من الوضوح جميع تفاصيل الأعمال التي تمت في الأسرة الدولية لصالح جميع الدول في السنة الماضية .

ونحن نرحب أيضا بدخول جزر سليمان كعضو المائة والخمسين في الأسرة الدولية . ونحن ان ندرك أهمية قضية سباق التسلح فاننا قد شاركنا في الدورة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح والتي عقدت خلال النصف الأول من هذه السنة . ان نزع السلاح والأمن عناصر حاسمة وعملية في تحقيق السلم لأن تكديس السلاح يدفع الدول الأخرى لكي تكديس السلاح لانها تخشى من العدوان عليها دون سابق انذار ، وتبذل جميع الجهود من أجل تأمين الدفاع عن أراضيها وعن سلامتها الإقليمية وعن سيادتها .

ان وفد هندوراس في الدورة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح قد حلل هذا الوضع الذي يهدد السلم العالمي والذي يمكن أن يؤدي الى سباق للتسلح والذي هو أحد الشروط الأساسية التي تضع العالم على عتبة اشتعال الحرب .

وقد قلنا ونقول مرة أخرى ان هندوراس دولة محبة للسلم تكافح من أجل تحقيق الانسجام بين الدول وذلك من أجل تحريم الحرب والتطبيق العادل للقوانين الدولية . ومن المؤسف أن نرى أن ذكاء الانسان يمكن أن يؤدي الى تهديد مستمر للتعايش السلمي بين الدول . ولهذا ، يجب أن نتصدى بالفعل لجميع تجار الأسلحة .

وأعتقد أنه يجب أن نطرح بعض الأسئلة التي تتعلق بنزع السلاح وبالأمن . وان هذه الأسئلة يجب أن تسمح لنا بأن نتوصل ليس فقط الى توازن للقوى بل أيضا الى اتفاق قائم على أجهزة دولية جديدة تهدف الى تحديد التسلح الذي يستنزف رؤوس أموال الدول القوية ويزيد الدول الفقيرة فقرا لأن اكتساب الأسلحة الدفاعية والهجومية يؤدي الى استنزاف دائم لأموال الدول .

ان دولة هندوراس قد أكدت خلال الدورة الاستثنائية للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح أننا لا نستطيع أن نقبل هذا الوضع الذي يتمثل في وجود سلام غير دائم وأن أية حركة خاطئة يمكن أن تؤدي الى نزاع مسلح يخشاه الجميع ويشجعه البعض دون قصد . ونحن نعيش الواقع المرير القاتل

بأن الانسان يستطيع أن يعلن حربا تقضي على الحياة في الأرض . ورغم كل هذا ، فان هذا المحفل الدولي كان منبرا استمعنا منه لأصوات قد نسيت أو تجاهلت الأهداف المسجلة في ميثاق الأمم المتحدة الذي وضع من أجل احداث التقارب بين الدول وليس لتكريس الفرقة . وان هذه المبادئ قد وضعت للمجتمع الدولي الذي شهد أعظم حرب ، بأمل القضاء على الشك والعداوة التي ما زالت للأسف تطبع البشر بطابع الذئاب الضارية .

ان السلام سوف يتحقق ويستمر اذا كان جميع الحاضرين هنا مستعدين لاعتماد الاجراءات الدولية التي يمكن أن تشكل ضمانة واضحة وقاطعة لأمن الشعوب .

ان منظمة الأمم المتحدة مدعوة الى أن تلعب دورا خاصا فيما يتعلق بنزع السلاح . وان مشاركتها يجب ان تكون مشاركة فعالة وديناميكية والا فانها لن تستطيع أن تحقق مبادئ ميثاق سان فرانسيسكو . ان وفدنا في الدورة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح قد أيد برنامج العمل المتعلق بالتوصل الى نزع سلاح عام وكامل تحت رقابة دولية فعالة ، لضمان بقاء الانسانية عن طريق القضاء على خطر المحرقة النووية . وتعتقد حكومة بلادي ان اعتماد اعلان وبرنامج العمل لنزع السلاح في تلك الدورة يشكل خطوة هامة في النضال المستمر للشعوب المسالمة من اجل تحقيق وضمان السلم في العالم . وعلى الرغم من اوجه القصور في الوثيقة الختامية يجب ان نؤكد على أهمية الأجهزة الدولية التي اعتمدت في هذا الصدد ، هذه الأجهزة التي تسمح بالتوصل الى مشاركة أفضل وأشمل في تنفيذ برامج نزع السلاح وأيضا في تأمين مشاركة أفضل من قبل الدول النووية .

ان هند وراس يحدوها الأمل في أن تتحقق نتائج أفضل في محادثات سولت التي تجرى بين الولايات المتحدة وبين الاتحاد السوفياتي من أجل تخفيض عدد القوات المسلحة في اوربا وفي جميع المناطق المعنية .

ويعلق بلدي أهمية خاصة على بيان اياكوتشو التاريخي الذي صدقت عليه ثمان دول شقيقة في قارتنا في ٩ من كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤ والذي يقول :

” اننا نتعهد بتشجيع وتأييد بناء نظام دولي للسلام والتعاون وايجاد الظروف اللازمة للحد الفعال من الاسلحة ووضع حد لحيازتها لاغراض عسكرية هجومية ، وذلك من اجل تكريس كل الموارد الممكنة من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد من بلدان امريكا اللاتينية” وبهذه المناسبة نؤكد من جديد استعدادنا الذي لا يتزعزع للاشتراك في كل مؤتمر يهدف الى ضمان التطبيق العملي من خلال تدابير محددة للمبادئ الواردة في ذلك الاعلان الهام ، وهي مبادئ قد وردت في اعلان واشنطن في ٢٢ من حزيران / يونيو ١٩٧٨ .

ان هندوراس قد شاركت في الاجتماع الاولي حول الأسلحة التقليدية في امريكا اللاتينية والمنطقة الكريبية الذي عقد في مدينة المكسيك بين ٢١ و ٢٥ من آب/أغسطس الماضي . وبهذه المناسبة فان مشاركتنا قد تمت بنفس الروح التي دعنا الى تأييد بيان اياكوتشو .

ان حكومة هندوراس مقتنعة بان كل اجراء نزع سلاح يجب أن يقترن باجراءات تسمح لكل دولة بالمحافظة على مستويات الدفاع والأمن المخولة شرعا لكل الدول من اجل التقدم نحو التوصل الى معاهدة حول الحد من الأسلحة التقليدية ؛ كما يجب توجيه اهتمام كامل لحقيقة انه من الضروري أيضا تعزيز التدابير من أجل التسوية السلمية للمنازعات الدولية .

وتشارك حكومة بلادي قلق الدول الأخرى الاعضاء في هذه المنظمة ازا انتشار التكنولوجيا النووية ولا سيما في المناطق الحساسة حيث يمكن ان تؤدي الى نزاع مسلح غير محسوب العواقب وذلك بسبب المشاكل السياسية القائمة . ومع ذلك فان هندوراس تدرك تماما انه ازا الافتقار الى الموارد التقليدية الخاصة بالطاقة فان الطاقة النووية يجب ان تستخدم في الاغراض السلمية . ولذلك من الضروري تحسين النظم التي تسهل الاستخدام السلمي لتلك الطاقة في ظروف أمن وتعاون مفتوح وحسن نوايا بين اعضاء المجتمع الدولي .

ان هندوراس تؤيد الاستمرار في الدراسات الخاصة بغية تعميق العلاقات القائمة بين خفض الميزانيات العسكرية والتنمية وبصفة خاصة من اجل تحقيق النقل التدريجي والفعال للموارد الناجمة عن تدابير نزع السلاح لزيادة المعونة من أجل تشجيع التقدم الاقتصادي للبلدان النامية .

ان حكومة بلادي تؤيد تحسين الوسائل المؤسسية والقانونية المتاحة للدول من اجل تطبيقها على المواقف التي تهدد السلم والامن الدوليين بشكل خطير ، وقد أصرت على أن مستقبل البشرية يعتمد على التوصل الى اتفاقات توفيق بين مختلف المصالح الموجودة في المجتمع الدولي . ان هندوراس تعرب عن ثقتها في التفاوض المستمر وفقا لقرارات الأجهزة الدولية العضو حيث انها تعتقد ان اهم شيء بالنسبة لشعب ما هو العيش في سلام وأمن وانه اذا لم تكن المجهودات المكرسة بالنسبة لعملية تفاوض معينة غير كافية لا زالة شبح الحرب من العلاقات بين الدول فيجب اتاحة الفرصة لعمل الأجهزة والمؤسسات الدولية التي يمكن ان تساعد في تحقيق الاهداف المطلوبة للانسجام والتعايش السلمي بين الدول .

- ومازلنا نواجه صعوبات في محاولتنا تقديم ادوات التأييد الفعالة لحفظ واستعادة السلام .
- واننا نشارك الرأي القائل بان وجود قوات حفظ السلام للأمم المتحدة امر لا بد منه ، وانـه في حالات الطوارئ فاننا سنواجه مصاعب كبرى مالم نقبل جميعا بمبدأ الحاجة الى هذه القوات وضرورة اشتراك الجميع في تمويلها . ومن اجل تحقيق السلام لا بد ان نتوصل الى تفاهم في صالح المشاركة السريعة بالاموال والموارد والمعدات الى جانب انشاء احتياطي او على الاقل نظام وقائي يمكننا ان نلجأ اليه بسرعة عند الضرورة من اجل صون واستعادة السلام .
- ان الاحداث الاخيرة في جمهورية نيكاراغوا قد اثارت قلقا بالغا بين شعب وحكومة هندوراس . ان اقتراب ذلك البلد من بلدنا والروابط التاريخية والثقافية والانسانية التي تربطنا به الى جانب الروابط الاقتصادية التي تربط نيكاراغوا بالهندوراس زادت من قلقنا ازاء الاحداث الاليمة التي فجرها الموقف السياسي .

ومنذ الساعات الاولى للازمة ، كان موقف حكومة هند وراس مبنيا على احترام المبادئ والقواعد التي تحكم العلاقات بين الدول . فقد عقدنا عزمنا الذي لا يلين على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، ودعم مبدأ السيادة والسلامة الاقليمية للدول كما اننا نقدم مساعدة تناسل غير المفرضة الى كل الذين يطلبون مساعدة انسانية من شعب وحكومة هند وراس .

ومنذ بداية الازمة رحبنا بكل اهتمام بمبادرة كوستاريكا فاهمين ان التعاون الودي على حل ازمة نيكاراغوا بالوسائل السلمية لا يتعارض مع المبادئ التي تحكم سلوكنا الدولي ، واننا ينبغي ان نساهم في المحافظة على السلم والانسجام في منطقة وسط امريكا .

لقد جعلت الاحداث التالية من غير الممكن لتلك المبادرة ان تتبلور . وقد أيدنا عقد اجتماع للجهاز الاستشاري لمنظمة الدول الامريكية . وحضرنا هذا الاجتماع الاستشاري مدفوعين بروح التضامن الاقليمي ، وحاولنا ان نؤكد أنه ينبغي على الاجتماع السابع لوزراء خارجية امريكا اللاتينية ان يتخذ قرارات تؤدي الى حل نزاع نيكاراغوا وتورطاتها على الصعيد الدولي . اننا نعلم ان القرار الذي اعتمده ذلك الجهاز لم يرض كل الرأي العام في وسط امريكا . ولكن كان هذا هو رأى أغلبية الاعضاء في منظمة الدول الامريكية . ونحن نعتقد انه يمكن ان يكون مساعدة ايجابية في المحاولات التي مازالت جارية لحل المشاكل التي تقلق المنطقة .

ان الدول الامريكية ، وكذلك جميع دول العالم ، ينبغي عليها ان تواجه الواقع الدولي الذي خلقته الدول نفسها خصوصا بالنسبة لمواقف مثل التي تحدث في نيكاراغوا . وبعض الدول تريد ان تذهب الى أبعد مما يجيزه الموقف العالمي اليوم . وعلى أية حال ، فانه عندما يحسن الوقت لاتخاذ قرارات ، وعندما تأتي الى الحكم على فعاليتها ، يجب ان نواجه الحقائق أكثر من الرغبات .

ان المشاورات التي جرت في الدورة السابعة عشرة مازالت مستمرة حتى يمكن بلوغ حل نهائي للمشكلة القائمة في منطقة وسط امريكا ، وحتى يمكن اتخاذ القرارات الكفيلة بحلها على أساس القواعد المعمول بها في هذه المنطقة ، وفي اطار علاقات التعاون والصداقة التي ناضلنا لاقامتها في أمريكا .

واخيرا ، أود ان اتحدث عن موقف ثمانية آلاف لاجئ من نيكاراغوا . وقد استقبلتهم

هند وراس في اقليمها لتوفر لهم المساعدة الانسانية . واني أود ان أشكر الصليب الاحمر في هند وراس الذي عمل بفاعلية ، وقدم المعونة المطلوبة . كما أود أن أشكر الامم المتحدة وبصفة خاصة ، وكالاتها المتخصصة ، مثل المندوب السامي للاجئين والبرنامج العالمي للغذاء ، وكذلك المؤسسات الحكومية وعبر الحكومية والخاصة في الدول الاخرى .

وفي العام الماضي ، في الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة ، ذكرت أن هند وراس والسلفادور كانتا على وشك التوسط بغية اعادة السلام وعلاقات الصداقة التي ينبغي ان تسود بين الشعبين . واني سعيد ان أعلن ان الدولتين تقومان حاليا باعداد تلك الاجراءات التي قد تؤدي الى الحل المطلوب في كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ . وعقب ذلك ، سوف ندخل مرحلة المفاوضات المباشرة التي سوف يحضرها رجل القانون من بيرو السيد جوزيه لوبيس بوستامنت اي ريفيرو ، الذي عين وسيطا في هذا النزاع .

وفي هذه المناسبة ، فاننا نبذل جهدا كبيرا لحل المشكلة وكل القضايا التي مازالت قائمة بين الدولتين ، وذلك بشكل نهائي . ونحن نود أن نسير قدما في المفاوضات المباشرة أثناء المراحل الاولى من الوساطة . وبالرغم من ان ذلك لم يكن ممكنا ، الا اننا نشق بأننا خلال الشهر القادم سوف نتقدم تجاه تحقيق اتفاق حول تلك المسائل التي مازالت محل خلاف .

ان هند وراس تشعر بقلق بالغ ، لان النزاع بين البلدين قد استمر هذه المدة الطويلة . ولهذه الاسباب ، فاننا ندعو كل الدول الى مساندتنا ، ولا سيما دول امريكا اللاتينية ، حتى تهتم تلك الدول بالجهود المبذولة للتغلب على الحالة القائمة ، وهي تعوق - دون شك - التنمية الطبيعية للعلاقات التي يجب ان تسود بين أعضاء المجتمع الدولي . اننا نشكر بصفة خاصة الدول الشقيقة التي أعربت - من فوق هذا المنبر - عن تمنياتها بأن نصل الى حل مرض من خلال الاجراءات التي اتخذناها .

ان هند وراس ، باعتبارها من أصدقاء لبنان ، فانها لا تستطيع الا ان تعرب عن قلقها لذلك الصراع الذي يمزق البلاد ويؤثر على الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية لأهلها . ان بلادنا تعرب عن أطيب تمنياتها بالنجاح لمبادرة الرئيس السادات ، وهي تحث الآن حكومتي اسرائيل ومصر ان تضاعفا جهودهما بغية الوصول الى السلم والسماح لكل دول المنطقة بالاشتراك في حل مشكلة الشرق الاوسط التي تمزق المنطقة منذ ٣٠ عاما .

لقد تابعنا ، بكل اهتمام ، اجتماعات كامب ديفيد . ونحن نأمل في ان يتسع نطاق الاتفاقات التي تم التوصل اليها بحيث يسمح للشعب الفلسطيني بأن يبدى رأيه طبقا لمصالحه . وقد رأيت هندوراس دائما انه بالرغم من ان المواقف القومية قد تكون متباعدة ، فليس هناك نزاع دولي لا يمكن حله . وقد طبق بلدى هذا المبدأ في علاقاته الدولية . ونحن ندعو جميع البلدان التي تجابه مشاكل دولية أن تفعل نفس الشيء .

اننا نشير ، بخيبة أمل كبرى ، الى انه لم يحدث تقدم ملموس في المفاوضات بين ممثلي الطائفتين القبرصيتين وان مرور الوقت في صالح التقسيم وانه يعطي ميزة لاولئك الذين يستخدمون القوة . ونحن نود ان نوكد مرة أخرى تأييدنا لتدعيم السلامة الاقليمية والا استقلال لقبرص وعدم انحيازها ، باعتبار أن ذلك هو خير ضمان للسلم في المنطقة . اننا نرفض اللجوء الى القوة ونشكق بانه سوف يمكن التوصل الى حلول منصفة لمصلحة السكان المعنيين .

وفي غياب اتخاذ عمل أكثر سرعة في روديسيا ، ومرار الوقت فان فرصة الوصول الى التسوية المرضية - التي يتطلع اليها المجتمع الدولي - اخذت تبتعد ، بعد ما حدث في قبرص . وليس هناك قبول بالمبادئ السياسية بحيث يمكن حل المشكلة . بيد أننا كنا نأمل أن تكون النتائج ايجابية فيما يتعلق باحترام تشكيل حكومة اقلية وتحقيق الاستقلال لشعب زمبابوى .

- ان ازدياد الاعمال العسكرية الغاشمة والقاسية ساعد على تنفيذ اغراض شركاء الفصل
العنصرى ، وعلى قمع شعب روديسيا .
- وتدرك هندوراس أنه يتعين على مجلس الأمن أن يعيد دراسة المشكلة وأن يحاول الحصول
على موافقة الاطراف المعنية ، دون تدخل القوى العالمية التي تخرج عن النطاق الافريقي ، ودون
اضعاف العقوبات الاقتصادية المفروضة على النظام غير الشرعي .
- ورغم الاحداث الاخيرة ، فاننا على يقين أن هناك ما يساعد على حصول ناميبيا على
استقلالها . وان الخطة التي أعدتها الدول الغربية ، وقرار مجلس الامن يفتحان المجال لانتخابات
حرة تضمنها الامم المتحدة .
- نحن جد سعداء للدور الذى لعبته الجمعية العامة ، ونذكر بصفة خاصة المناقشات التي
جرت في الدورة التاسعة غير العادية ، والقرار المتخذ في هذا الصدد ، والذى يؤيد الكفاح
المشروع لشعب ناميبيا للحصول على استقلاله ، ويطلب زيادة المساعدة التي تقدم لشعب ناميبيا .
- ان هندوراس ، من هذه المنصة ، لتؤكد تضامنها مع كفاح شعب ناميبيا العادل .
- بالنسبة للنزاع القائم بين غواتيمالا وبين المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا
الشمالية فيما يتعلق ببليرز ، نود أن نعلن أن موقفنا لم يتغير . اننا نؤيد حلا تفاوضيا طبقا لقواعد
الحل السلمي للنزاعات الدولية . وذلك دون أن ننكر ما هنالك من أمور تاريخية أو قانونية تشكل
أساسا لما تطالب به غواتيمالا من حقوق أو مصالح شعب بليرز الذى تربطنا به علاقات الصداقة ،
والتي تربطنا به علاقات ودية ، وعلاقات اقتصادية متزايدة .
- أما بالنسبة للاقتصاد العالمي ، فانه لم يتحسن في العام الماضي ، بحيث يجعلنا نزداد
تفاؤلا . اننا نأسف أن تكون مفاوضات طوكيو الخاصة بالجات ، مفاوضات لم تصل الى النتائج المرجوة .
وهناك اتجاه لاتخاذ اجراءات حماية متزايدة في العديد من قطاعات الاقتصاد المتطور .
- ان كل هذا يعقد من مهمة التطور الاقتصادى والاجتماعي الصعبة المطلقة على عاتق بلاد
العالم الثالث ؛ لذا نؤيد اقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد ، الذى يساعد على التنمية
الكاملة لبلاد العالم الثالث . وأصبح هذا أشد ضرورة نظرا للتطور الاخير والاحتمالات المستقبلية في
مجال العلاقات الدولية النقدية ، وتزايد سعر المواد الأولية ومعدات التجهيز المخصصة للبلدان
النامية .

ان هذا النظام الاقتصادي الدولي الجديد يجب أن يقوم على العدل وعلى المصالح المشتركة والتعاون فيما بين كافة البلدان في ظل الاحترام الكامل للسيادة . اننا مانزال مستثمرين في الموافقة على التحليل الذي قامت به اللجنة الاقتصادية لبلدان امريكا اللاتينية بناء على القرار ٣٧٢ في ايار/مايو ١٩٧٧ خلال التقييم الثالث الاقليمي لتطبيق الاستراتيجية العالمية للتنمية ، والتي أشارت الى تدابير تهدف الى التقدم في المفاوضات بشأن المنتجات الاساسية ، والبحث عن أساليب من شأنها أن تسمح للبلدان المتقدمة أن تفي بتعهداتها بأن تقدم ٧٠ في المائة ، قبل ١٩٨٠ ، من انتاجها القومي كمساعدة رسمية الى البلدان النامية ، والقضاء على العوائق أمام التوسع في الواردات من المنتجات التامة الصنع من امريكا اللاتينية ، وانشاء اجهزة من أجل نقل التقنيات في ظروف ملائمة ، والمساهمة الفعالة من جانب امريكا اللاتينية في اتخاذ القرارات في محافل المفاوضات النقدية والاقتصادية والمالية .

ان حكومتنا لتتهدم بشكل كبير بشكل اللجنة الجامعة التي أنشئت وفقا للقرار ١٧٤/٣٢ ، وتطلب من البلدان المتقدمة ، بشكل ملح ، أن تنضم الى مجموعة الدول ال ٧٧ في هذا الصدد ، لتأكيد تكليف اللجنة الجامعة ، وكذلك الاشراف واعطاء دفعة للمفاوضات التي جرت في محافل عديدة . ان بلادى مستعدة لأن تضم جهودها الى جهود بلدان أخرى لتكريس هذا العمل . ان الانسانية تتطلب من كافة الحكومات أعمالا واقعية من شأنها تشجيع التعاون الدولي ، والتنمية الاقتصادية الدولية للعالم الثالث .

ان حكومة جمهورية هندوراس تثق بحزم بأن التنمية الاقتصادية هي أساس السلام ، وان مجموعة الاجراءات الهادفة الى زيادة التقدم الاجتماعي من شأنها تشجيع ذلك . انه من المناسب ذكر مشروع شركة الاستغلال الصناعي لغابة أولانشو ، والمجمع المائي الكهربائي في كاجون ، وتوسع هيكل الموانئ . ان بلادى لديها من الدوافع ما يدعوها الى الاعتقاد بأن هذه المشروعات سوف تساهم في تنميتنا الاقتصادية ، وفي رخاء الآلاف من سكان هندوراس . وفي هذا الاطار ، فانه من المناسب أن نشير الى التعاون الثمين الذي حصلنا عليه من قبل حكومة وشعب فنزويلا ، التي امكنها أن تقوم مع بلدان أخرى صديقة ومنظمات دولية بمساعدة هندوراس في الحصول على الموارد المالية الضرورية لها . انني أود من فوق هذه المنصة أن أعرب عن امتناننا لحكومة وشعب فنزويلا الشقيق لهذا التضامن الاصيل .

علينا أيضا أن نشير الى الاهمية التي توليها هندوراس الى التعاون فيما بين بلدان امريكا اللاتينية الوسطى ، التي تعتمد على أساس توزيع عادل للارباح والتكاليف . وفي ظل هذا الاطار ، فان بلادى على استعداد للاستمرار بشكل واسع في اعادة هيكله السوق المشتركة لبلدان وسط امريكا اللاتينية .

ان السياسة الدولية لدولة هندوراس تقع تحت شعار الصداقة مع كل الشعوب . وفي هذا الصدد ، فنحن على استعداد للتعاون مع كافة البلدان النامية الاخرى . ان التعاون فيما بين البلدان ذات المشاكل المتشابهة يجب تعزيزه لأن هذه البلدان يمكنها جميعا أن تواجه ، بصورة فعالة ، ظروف الاقتصاد الدولية التي تعتبر اليوم غير ملائمة لنا .

ومن ناحية أخرى ، فان حكومتي تولي اهتماما خاصا لنتائج مؤتمر الأمم المتحدة بشأن التعاون التقني الذي عقد في الشهر الماضي في بيونس ايرس . ونحن نشق بأن الدول الغربية الصناعية والدول ذات الاقتصاد المخطط ، يمكنها ان تقدم دعما حقيقيا وفعليا غير مفروض السي البرامج التي اعتمدها المؤتمر .

ونود أن نشير أيضا الى أن هندوراس تود مخلصا أن يحصل صندوق الامم المتحدة لرعاية الطفولة على دعم أكبر ، وأنها لمقتنعة بأنه أفضل ضمان لتحقيق الاهداف التي وضعتها لنفسها كل بلادنا ، وهي المتمثلة في الرعاية التي نحيط بها اطفالنا ، ان تخلق الدوافع الضرورية التي تحررهم من أغلال سوء التغذية والامية .

لقد أعلن عام ١٩٧٩ عاما دوليا للطفولة ، وتود بلادى أن يتم ، على الصعيد الدولي والوطني والاقليمي ، تعزيز المشروعات التي تهدف الى حل المشاكل الطحة التي يواجهها الاطفال في العالم . وعلينا أن نوحده جهودنا حتى تظهر حماية ووقاية الطفولة من ضمن المسؤوليات الاولى لهذه المنظمة .

ان هند وراس تولي اهتماما كبيرا لنظام أكثر عدالة للبحار والمحيطات آخذة في الاعتبار أنه في الاعوام القادمة سيتم اللجوء الى البحار كمصدر للطعام وللمعادن . والاستغلال المفيد للبحار يمثل هدفا هاما من الاهداف الهامة لحكومة بلادى .

ومن ناحية أخرى ، بالرغم من أن نتائج مفاوضات الدورة السابعة للمؤتمر الثالث لقانون البحار لم تكن ممتازة ، فاننا نعتقد أنه لا تزال هناك امكانيات للتوصل الى معاهدة مقبولة عالميا تهيئ التعاون في استغلال قاع البحار والمحيطات خارج نطاق القانون الوطني بحيث يتم تفادي مصادر الصراعات الاضافية التي قد يثيرها العمل من جانب واحد في هذا الصدد ، والتي من شأنها أن تضعف التضامن الضروري فيما بين البلدان والتعهد الذي اتخذ في هذا المحفل في اعلان المبادئ عام ١٩٧٠ .

لقد أصبحت هند وراس في شهر أيلول / سبتمبر الماضي الدولة الرابعة التي قدمت الى الامين العام لمنظمة الدول الأمريكية وثيقة التصديق على الاتفاقية الأمريكية لحقوق الانسان . ان سريان هذه الاتفاقية يعطينا رضاً تاماً . وتقدم حكومتي دعمها الكامل للانشاء العاجل للاجهزة المنصوص عليها في هذه الوثيقة . وعن طريق هذا الاجراء فان حكومة هند وراس تسعى الى ابراز الاهمية التي توليها لهذا الموضوع .

اننا نؤيد التحاليل المفصلة لموقف حقوق الانسان في العالم ، آخذين في الاعتبار العلاقة الوثيقة القائمة بين التخلف واحترام هذه الحقوق . اننا نحتفل هذا العام بالذكرى الثلاثين للاعلان العالمي لحقوق الانسان ، وان نهني أنفسنا بهذا الحدث فاننا نعتقد أيضا أن كل عمل دولي في هذا الصدد يجب أن يأخذ في اعتباره حقيقة أنه لا يمكن أن يكون هناك احترام لحقوق الانسان اذا ما استمرت العلاقات الدولية على حالتها الراهنة دون تغيير . ان انجازنا الكامل للواجبات الاساسية التي يفرضها علينا احترام حقوق الانسان يمر بالضرورة بالتغيرات الهامة الواجب ادخالها على الظروف التي تحكم النظام الاقتصادي الدولي . ان أعمال الامم المتحدة في هذا الصدد لا يجب أن تتقيد بالتحقيق في أية انتهاكات خاصة بحقوق الانسان ، لأنها تكون غالبا ذات دوافع سياسية . ان عمليات التعذيب مثلها مثل عمليات الجوع ذات عواقب وخيمة . وبلادى تعتقد اعتقادا راسخا أنه يجب اقتلاع هذه المشكلة من جذورها ، وهذا يجب أن نضع على الدول النامية والدول الصناعية

مسؤولية مشتركة . ونحن نعتقد أن الامم المتحدة تستطيع أن تلعب دورا هاما في هذا الصدد ؛ ولهذا السبب فاننا نؤكد تأييدنا لمبادرة كوستاريكا التي تهدف الى انشاء مكتب الامم المتحدة ليكون بمثابة مشرف أعلى على حقوق الانسان . ونحن مقتنعون تماما أن مثل هذا الجهاز سيكون ذا أهمية خاصة لتوطيد واحترام حقوق الانسان .

ان حكومة بلادي لتأسف شديد الاسف لأنه في الظروف الراهنة لاتزال سياسة الفصل العنصري موجودة . تلك السياسة التي تمثل انكارا للمبادئ النبيلة التي أعلنتها الشعوب المؤمنة بالكرامة الانسانية ، كما وردت في ميثاق سان فرانسيسكو . وهذه الاسباب هي التي دعت حكومة وشعب هند وراس الى اداة الممارسات التمييزية التي تعتمد على الاعتبارات العنصرية . وفي هـذه المناسبة نؤكد من جديد تأييدنا الكامل لكل عمل دولي حازم يهدف الى ازالة هذه الممارسات المشينة من على وجه الارض .

اننا نؤمن ايما ناطما بمبادئ وأهداف الامم المتحدة ، وترى حكومة بلادي انه فقط عن طريق عمل مشترك على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية يمكننا التوصل الى طريق السلم الذي نتطلع اليه جميعا . كما نشعر ، علاوة على ذلك ، بأن هذه الاهداف النبيلة لا يمكن تحقيقها اذا اقتصرت الدول النامية بمجرد موقف المشاهد للمشاكل الكبيرة التي تواجه البشرية . ويمكننا أن نكون ظاملا مؤثرا في كل هذه الاحداث العالمية اذا تخطينا ، نهائيا والى الابد ، عن موقفنا السلبي ، وقمنا بتحمل الدور الذي رسمه لنا التاريخ . وهذا التغير للموقف يجب أن يتم عن طريق التعاون الفعلي وليس عن طريق المواجهة ، ويجب أن تتحد الدول معنا في جهد مشترك وفعال من أجل السلم والتنمية .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : والآن أعطي الكلمة لهؤلاء المندوبين الذين طلبوا الكلمة للممارسة حق الرد . واسمحوا لي أن أذكر الجمعية العامة انها في اجتماعها الرابع قد قررت أن البيانات الخاصة بممارسة حق الرد يجب أن تكون محددة بعشر دقائق .

السيد شاهي (باكستان) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد باكستان قد استمع بعناية الى البيان الذي ألقاه صباح اليوم رئيس وفد جمهورية أفغانستان الديمقراطية ؛ وللأسف

الشديد ، فان ممثل هذه الحكومة قد أشار مرة أخرى الى ما أسماه " القضية القومية لشعب باشتون وباليتش ، القائمة على الخلفية القومية والتاريخية " . وان هذا الادعاء يشكل ليس فقط تدخلا غير مقبول وأثيم في الشؤون الداخلية لباكستان ، ولكنه أيضا يحاول إعادة فتح مشاكل قد سويت منذ زمن بعيد . ونحن في باكستان لا نعي ما يسمى " القضية القومية " في باكستان . كما يزعم السيد ممثل أفغانستان . وقد سجل التاريخ ان الشعب في جميع أجزاء باكستان قد عبر أخيرا عن ارادته بالكامل وبحرية ، في أن يشكّل نفسه في اتحاد باكستاني في عام ١٩٤٧ عند حصوله على الاستقلال . انني لا أود هنا أن أنتهز هذه الفرصة للحديث عن مختلف المجموعات الاثنية التي تشكل سكان أفغانستان . ولكنني أفضل أن أذكر أن هناك تقدما كبيرا قد تحقق في المحادثات التي تمت بين حكومة باكستان والحكومة السابقة لأفغانستان بشأن الخلافات بين الحكومتين . ونحن لانزال مستعدين للاشتمار في عملية الحوار مع قادة حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية . ان رئيس جمهورية الباكستان ، الجنرال ضياء الحق نفسه قد قدم هذا العرض بحسن نية واخلاص عندما قام بالمبادرة الطيبة لزيارة كابول في الشهر الماضي . ولدى اختتام لمحادثاتهما مع زعماء جمهورية أفغانستان الديمقراطية قال :

" انه ليس لباكستان اختلافات مع أفغانستان . فاذا كان لأفغانستان أية اختلافات مع باكستان فعليها أن تسويها عن طريق المناقشات والحوار في جو ودي وأخوي . ان لباكستان فقط شعورا أخويا ووديا نحو أفغانستان " .

وبهذه الروح فاني أعتقد أن المناقشات الاخوية الثنائية على أساس المبادئ الخمسة للتعايش ، بما في ذلك ، مبادئ الاحترام الاستقلال والسيادة والسلامة الاقليمية للدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، كما جاءت في بيان كابول لسنة ١٩٦٧ . ان هذه المناقشات تشكل موقفا بناء أكثر من التحريض بشأن القضايا الجدلية في المؤتمرات الدولية .

السيد معروفى (أفغانستان) (الكلمة بالانكليزية) : في ممارسته لحق الرد فان السيد رئيس الوفد الباكستاني أشار الى البيان الذى ألقاه رئيس وفد بلادى صباح اليوم وأثار بعض النقاط التي تحتاج الى ايضاح من جانب وفد بلادى .
ولذلك فاني أود الاحتفاظ لوعد بلادى بالحق في الرد في مرحلة لاحقة .

رفعت الجلسة الساعة ١٩ / ٥٥